



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص مالية و تجارة دولية

بعنوان :

## أثر أسعار الصرف الموازي على ميزان المدفوعات في الجزائر

تحت إشراف :  
د.مراكشي عبد الحميد

من إعداد الطالب :  
- زنطار مروان

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسي	جامعة غرداية	أستاذ محاضر	أ.د. تيماي عبد المجيد
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.ب	د. عبيدي فتيحة
مشرفا و مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.ب	د.مراكشي عبد الحميد

السنة الجامعية: 2021-2022 م





كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
الميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية  
قسم العلوم التجارية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي  
تخصص مالية و تجارة دولية

بعنوان :

## أثر أسعار الصرف الموازي على ميزان المدفوعات في الجزائر

تحت إشراف :  
د.مراكشي عبد الحميد

من إعداد الطالب :  
- زنطار مروان

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسي	جامعة غرداية	أستاذ محاضر	أ.د.تيماي عبد المجيد
مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.ب	د.عبيدي فتيحة
مشرفا و مناقشا	جامعة غرداية	أستاذ محاضر.ب	د.مراكشي عبد الحميد

السنة الجامعية: 2021-2022 م

# الإهداء

جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحققه  
والأجمل أن يتذكر الأسباب فيثمنها  
نهدي ثمرة هذا جهد  
إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما وأطال في عمرهما  
إلى كل من أرشدنا وعلمنا حرفا  
إلى كل زملائنا وبالأخص دفعة مالية و تجارة علوم تجارية  
إلى كل طالب علم ورائد المعرفة  
إلى كل من وسعتهم قلوبنا ولم تسعهم ورقتنا ...



# شكر وعرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه  
والشكر لله ولي التوفيق والسداد  
الذي وفقنا لإتمام هذا العمل الذي يعتبر قطرة من بحر  
كما نتقدم بشكرنا الخالص وامتناننا إلى السيد الأستاذ المشرف الدكتور  
مراكشي عبد الحميد

الذي كان له الدور في إرشادنا وما خصنا به من وقت لإثراء هذا العمل  
كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الخالص إلى الأساتذة الذين أمدونا بيد  
المساعدة

و التأطير طيلة مشوار دراستنا .

و من باب الاعتراف بالجميل نتوجه بالشكر إلى  
كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل وإخراجه



# قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	كلمة شكر وعرfan
	إهداء
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	ملخص
أ - ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسعر الموازي وميزان المدفوعات	
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ميزان المدفوعات
06	المطلب الأول: ماهية سعر الصرف
06	الفرع الأول: تعريف سعر الصرف
08	الفرع الثاني: وظائف وأنظمة سعر الصرف
10	المطلب الثاني: ماهية ميزان المدفوعات
10	الفرع الأول: مفهومه وعناصره
12	الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات
14	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
14	الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة
15	الفرع الثاني: آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات بتخفيض العملة
17	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
17	المطلب الأول: الدراسات الوطنية والأجنبية
17	الفرع الأول: الدراسات الوطنية
19	الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية
21	المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف
24	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

26	تمهيد
27	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات
27	المطلب الأول: تقديم ميزان المدفوعات
27	الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات
28	الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات
29	المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات
29	الفرع الأول: حساب المعاملات الجارية
31	الفرع الثاني: حساب المعاملات الرأسمالية
31	الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية
32	الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ
32	المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات
32	الفرع الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات
34	الفرع الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات
36	الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات بتطور مراحل النمو الاقتصادي
38	الفرع الرابع: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات
39	المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري
39	المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
39	الفرع الأول: عدم استقرار أسعار الصادرات
40	الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي
41	الفرع الثالث: ضعف القاعدة الإنتاجية
41	المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 – 2013
41	الفرع الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 – 2010
44	الفرع الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2010 - 2013
49	المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
49	الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
50	الفرع الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
51	الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات

54	المبحث الثالث: تقدير وتحليل النتائج
54	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
54	الفرع الأول: البيانات ومنهجية الدراسة
54	الفرع الثاني: نموذج الدراسة
55	الفرع الثالث: متغيرات الدراسة
55	المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها
55	الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي
56	الفرع الثاني: اختبار الاستقرارية (السكون) (جذر الوحدة The Unit Root Test)
59	الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج)
63	خلاصة الفصل
65	الخاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

### قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
13	تسجيل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل	01
13	تسجيل حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل	02
42	وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2005-2000	03
44	وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2010-2006	04
47	وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2011	05
58	جدول يبين اختبارين كل من ديكي فولر الموسع	06
59	يبين اختبار مضاعف لاغرانج	07
59	يبين احتمالية اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH)	08
62	يبين نتائج اختبار (Ramsey RESET Test)	09

## قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
51	كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات	01
56	شكل بياني يبين قيمة احتمالية (Jarque-Bera) وقيمة اختبار (Jarque & Bera)	02
60	شكل بياني يبين إحصائية اختبار (CUSUM)	03
61	شكل بياني يبين إحصائية اختبار (CUSUM OF SQUARES)	04

## ملخص

هناك آثار محتملة لتقلبات سعر الصرف على متغيرات الاقتصاد لأي دولة ما بصفة عامة، وعلى وضعية ميزان المدفوعات بصفة خاصة، فسعر الصرف يعتبر أحد أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في حماية اقتصاد الداخلي للدولة من أجل تحسين ميزان المدفوعات والجزائر كغيرها من دول العالم تعمل جاهدة من أجل التحكم في سعر الصرف للعملة الوطنية من أجل التحكم في ميزان مدفوعاتها وبالتالي تحقيق أكبر قدر ممكن من فوائد الاقتصادية، فالدينار شهد تغيرات كبيرة لم يمكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الإقتصادي الوطني الخاص فيما يخص المحصلات لكون الإقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار البترول الذي تتحكم فيه عوامل عالمية خارجية.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، ميزان المدفوعات، سعر الصرف المتوازي.

## Summary

There are possible effects of exchange rate fluctuations on the variables of the economy of any country in general, and on the situation of the balance of payments in particular. In order to control the exchange rate of the national currency in order to control its balance of payments and thus achieve the greatest possible economic benefits, the dinar witnessed major changes that could not have had significant positive results on the private national economy in terms of outcomes because the Algerian economy is linked to oil prices, which are controlled by factors external global.

**Key words:** exchange rate, balance of payments, parallel exchange rate.

# مقدمة

## مقدمة

يعكس هيكل المعاملات الاقتصادية قوة الاقتصاد الوطني وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي لأنه يعكس حجم كل من الصادرات والمنتجات بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكالي. فميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب وعرض العملات الأجنبية ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل يتحدد سعر الصرف بقوى العرض والطلب في ظل نظام التعويم ومن العوامل المؤثرة على عرض وطلب العملة هو حجم التعامل مع العالم الخارجي الذي يصوره ميزان المدفوعات فوجود عجز في ميزان مدفوعات دولة ما يعني أن عرض عملتها أكبر من الطلب عليه، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها مقابل العملات العالمية الأخرى مما يجعل أسعار السلع والخدمات المنتجة محليا أقل بالمقارنة مع أسعار السلع والخدمات المماثلة في دول العالم الأخرى، وفي نفس الوقت تصبح أسعار السلع الأجنبية مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة الصادرات من ناحية وتقليل الواردات من ناحية أخرى وبالتالي يمكن التخلص من العجز في ميزان المدفوعات.

توجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث الخلل ولعل أهمها التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية فإذا كان سعر صرف عملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ناجم عن انخفاض الصادرات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان

### • اشكالية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال تحليل العلاقة بين وجود الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي وميزان المدفوعات ومن هنا تبرز لنا بوضوح طبيعة الإشكالية وهي على النحو التالي:

ماهو أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات ؟ وما مدى آثار سعر الصرف الموازي على

ميزان المدفوعات في الجزائر ؟

### • الأسئلة الفرعية:

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بسعر الصرف وميزان المدفوعات ؟

- هل توجد علاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات ؟

## مقدمة

### • أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في معرفة أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وخاصة تأثير سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات الجزائري، وميز هذا البحث التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق نتائج إيجابية في ميزان المدفوعات عن طريق الضبط الجيد لسعر صرف الدينار.

### • أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

### • أسباب اختيار الموضوع :

- تحديد طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
  - معرفة أهم التطورات لكل من سعر صرف الدينار وميزان المدفوعات.
  - محاولة دراسة أثر تغيير سعر الصرف على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.
- هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع وهي:

### • أسباب ذاتية:

الموضوع يندرج تحت إطار تخصص دراستنا في الماجستير.

### • أسباب موضوعي:

وهناك أسباب موضوعية هي:

- الاهتمام المتزايد بسعر الصرف وخاصة سعر الصرف الموازي مع جهود الدولة في تنظيم هذا الميدان.
- الموضوع يعتبر ذا أهمية حيزية خاصة للاقتصاد الجزائري في هذا الظرف الحساس الذي يمر به الاقتصاد العالمي.

### • منهج الدراسة :

- تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، فالمنهج الوصفي تم استخدامه في الجانب النظري من خلال التعريف بموضوع البحث والعلاقة الموجودة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، وفي الجانب التطبيقي.
- تم استخدام المنهج التحليلي وذلك في تحليل التقارير والوثائق التي تم اعتمادها في الدراسة.

## مقدمة

---

### • هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة عامة حول الموضوع،  
وفصل أول نظري بعنوان الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات وسعر الصرف، والفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي  
لِلدراسة بعنوان أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات وخاتمة عامة حول الموضوع.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسعر

الموازي وميزان المدفوعات

### تمهيد:

نتيجة للرقابة التي تفرضها الحكومات على مستوى الدول وخاصة الدول النامية على الصرف الأجنبي باعتباره ركيزة أساسية في دعم اقتصاد هذه الدول، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور أسواق الصرف الموازية أي وجود نوعين لسعر الصرف رسمي وموازي ويكونان متلازمين بينهما فجوة.

وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الجانب النظري لهذا الموضوع المهم من خلال تعريف سعر الصرف وميزان المدفوعات باعتبارهما مرتبطتين مع بعضهما البعض والعلاقة الموجودة بينهما، وذكر بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع.

## المبحث الأول: الإطار النظري لسعر الصرف ميزان المدفوعات.

في هذا المبحث سنتطرق إلى ماهية سعر الصرف ومفهوم ميزان المدفوعات والعلاقة الموجودة بينهما وكل ذلك في ثلاثة مطالب.

### المطلب الأول: ماهية سعر الصرف.

في هذا المطلب نتناول بشيء من التفصيل تعريف سعر الصرف وأنواعه ووظائفه والأنظمة المتحكمة فيه.

### الفرع الأول: تعريف سعر الصرف.

#### أولاً: تعريف سعر الصرف.

يعتبر سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية والمحلية، وهناك العديد من التعاريف التي حاولت تعريفه ونذكر أهمها فيما يلي:

- يمكن تعريفه بأنه النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو ما يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي.
- ويعرف أيضاً بالأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية<sup>1</sup>.
- وهو عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية<sup>2</sup>.
- ويعرف على أنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر<sup>3</sup>.
- ويعرف بسعر تبادل العملات بين الدول<sup>4</sup>.
- ويعرف أيضاً بالمعدل الذي يتم بموجبه تبادل عملة مع عملات باقي دول العالم، أي عدد الوحدات التي تدفع من عملة بلد ما مقابل الحصول على وحدات من عملات البلدان الأخرى<sup>5</sup>.
- وعرفه الدكتور فيلح حسين خلف بالسعر الذي بموجبه يتم استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية، أي السعر الذي يتم بموجبه تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص ص 24-25.

<sup>2</sup> - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص 108.

<sup>3</sup> - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 113.

<sup>4</sup> - عبود عبد المجيد، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة المدفوعات الجزائرية، دراسة قياسية، مقال بحثي في مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة طاهري محمد، بشار، العدد 23، ديسمبر 2017، ص 176.

<sup>5</sup> - عبود عبد المجيد، نفس المرجع، ص 177.

<sup>6</sup> - فيلح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق للنشر، الأردن، 2003، ص 24.

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكن القول أن سعر الصرف هو الرابط الأساسي بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات الدولية، من خلال عملية مبادلة العملة المحلية بالعملات الأجنبية.

### ثانيا : أنواع سعر الصرف

هناك العديد من الأنواع المتعلقة بالصرف ويمكن تلخيصها فيمايلي :

**1- سعر الصرف العاجل:** وهو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات البيع والشراء للعملات الأجنبية مقابل التسليم والاستلام وقت إبرام العقد.

**2- سعر الصرف الآجل:** نعني به السعر الذي يخص التعامل بالصرف عندما يتم مبادلة العملات أو تسليمها بعد فترة من تاريخ إبرام العقد.<sup>1</sup>

ويتم حساب سعر الصرف الآجل كالتالي:

$$\text{سعر الصرف الآجل} = \text{سعر الصرف العاجل} + \text{ثمن التأجيل}$$

أي أن سعر الصرف الآجل هو سعر الصرف الفوري س السائد وقت إبرام الصفقة إضافة إلى فرق سعري الفائدة في الأسواق النقدية الدولية.

**3- سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، حيث يتم تبادل العملات وشراء وبيع العملات حسب أسعارها فيما بينها، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض.

**4- سعر الصرف الحقيقي:** هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم.<sup>2</sup>

**5- سعر الصرف الفعلي:** وهو المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في معرضي عملة بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار المنهل للنشر، الأردن، 2014، ص ص 181 - 185.

<sup>2</sup> - عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات النقدية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص 103 - 104.

<sup>3</sup> - الطاهر الأطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 96.

6- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، من الأفضل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، ولا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة تغيرات الأسعار النسبية<sup>1</sup>.

الفرع الثاني: وظائف وأنظمة سعر الصرف.

أولاً: وظائف سعر الصرف

هناك العديد من الوظائف التي يؤديها سعر الصرف ويمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الوظيفة القياسية:** فسعر الصرف سمن أكثر الوسائل ملائمة للمنتجين المحليين من أجل قياس ومقارنة الأسعار المحلية لمختلف ما ينتجونه مع أسعارها في السوق الدولية، وبالتالي يعتبر سعر الصرف الرابط بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية<sup>2</sup>.

- **الوظيفة التطويرية:** سعر الصرف يؤثر على الجانب السلعي للتجارة الخارجية للدول، حيث يلعب دوراً هاماً في تطوير صادرات دولة ما بالنسبة لدولة أخرى وكذلك قد ينسب في الاستغناء عن قطاعات صناعية كبيرة بسبب الاستيراد الأقل سعراً من الأسعار المحلية.

- **الوظيفة التوزيعية:** تتمثل في توزيع الدخل القومي العالمي بين مختلف بلدان العالم، وسعر الصرف مقيد بالتجارة الخارجية فله وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، فتغير قيمة العملة خارجياً سواء بالزيادة أو النقصان ستؤثر على حجم احتياطات البنوك المركزية في البلدان الأخرى<sup>3</sup>.

ثانياً: أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له.

يمكن تقسيم أنظمة سعر الصرف إلى ما يلي:

1- **نظام سعر الصرف الثابت:** ويجب توافر عدة شروط لقيامه وهي: <sup>4</sup>

- تحديد قيمة ثابتة للعملة الوطنية بالذهب.
- ضمان قابلية تحويل العملة الوطنية بالذهب أو العكس بلا قيد أو شرط.

<sup>1</sup> - الطاهر الأطرش، نفس المرجع، ص 97.

<sup>2</sup> - عبود عبد المجيد، مرجع سابق، ص 177.

<sup>3</sup> - شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2015، ص 164-165.

<sup>4</sup> - دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 16.

- حرية تصدير واستيراد الذهب.
- ويتم عادة ربط أسعار صرف العملة بالدولار.
- 2- نظام سعر الصرف الوسيطة: ونعني بها النظم المختلطة التي تجمع بعض الخصائص للنظم الثابتة والمرنة، وتقوم فكرتها الأساسية على وجود قيمة ثابتة لسعر الصرف مع السماح بتحركه لحل هذه القيمة في ظل حدود معينة<sup>1</sup>.
- 3- نظام سعر الصرف المرنة: وأساسها هي الحركة الحرة للعرض والطلب في السوق مع تدخل البنوك المركزية في بعض الحالات، ويكون التعويم حراً إذا لم تتدخل السلطة النقدية للدول في سوق الصرف من أجل دعم العملة الوطنية والعكس صحيح<sup>2</sup>.
- وفيما يخص النظريات الاقتصادية التي حاولت تقديم تفسيراً حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول نجدها كما يلي:
- نظرية تعادل أسعار الفائدة: حسب هذه النظرية تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتين هاتين الدولتين بعد تلك الفترة.
- نظرية كفاءة السوق: ونعني بالسوق الكفاء السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، أي وصول كل المتعاملين في السوق إلى المعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية. ويكون السوق كفاء وفقاً للشروط التالية<sup>3</sup>:
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.
- كل المعلومات تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآتية والآجلة.
- نظرية الأرصدية: تقوم على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات.
- نظرية الإنتاج: تقوم على العلاقة العكسية بين مستويات الأسعار والكفاءة الإنتاجية أو القدرة الإنتاجية.

<sup>1</sup>- عبود عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>2</sup>- دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>3</sup>- قاسم محمد فؤاد، أنظمة سعر الصرف وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة مجموعة من الدول، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، 2010، ص ص 66 - 67.

• نظرية تعادل القوة الشرائية: وتقوم على أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: ماهية ميزان المدفوعات.

في هذا المطلب سنتطرق بشيء من التفصيل لتعريف ميزان المدفوعات والعناصر المكونة له إضافة إلى هيكل ميزان المدفوعات والعوامل المؤثرة فيه.

الفرع الأول: مفهومه وعناصره.

أولاً: مفهوم ميزان المدفوعات.

هناك العديد من التعاريف التي وضعت قصد تحديد مفهوم محدد لميزان المدفوعات وسنحاول فيما يلي تقديم بعض هذه التعاريف:

• يعرف بأنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة للتغيرات في مكونات أصول اقتصادية لدولة ما، بسبب ستعاملها مع العالم الخارجي أو بسبب هجرة الأفراد، وكذا للتغيرات في قيمة ما وحقوقها والتزاماتها تجاه الدول الأخرى.

• ويعرف بأنه سجل محاسبي وإحصائي موثق رسمياً يعتمد قيماً مزدوجاً لخلاصة المقبوضات والمدفوعات اللتين تترتب عليهما حقوق دائنة والتزامات مدنية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين في دولة ما مع الخارج<sup>2</sup>.

• ويعرف أيضاً بكونه من أهم أدوات التحليل الاقتصادي، وسجل تقييد فيه جميع المعاملات الاقتصادية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة<sup>3</sup>.

وما يمكن تلخيصه من هذه التعاريف أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل معاملات الدولة مع الدول الأخرى، وهو عبارة عن بيان إحصائي شامل يلخص كل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة المعنية والمقيمين في الدول الأخرى، خلال فترة زمنية وتكون في الغالب سنة واحدة، ويقوم بإيجازها البنك المركزي لحساب الحكومة.

ثانياً: عناصر ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - قاسم محمد فؤاد، نفس المرجع سابق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> هوشيار معروفي، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير لنشر، السعودية، 2006، ص 235.

<sup>3</sup> - محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2002، ص 166.

العناصر المكونة لميزان المدفوعات هي:

**1- السعر:** ونعني بها الصادرات والواردات السلعة أي عملية التجارة الخارجية، ويطلق على المقارنة بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات باسم الميزان التجاري.

**2- الخدمات:** وهي الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج أو الخدمات التي تحصل عليها من الخارج، فالخدمات الأولى تقيّد في الإيرادات والخدمات الأخرى تقيّد في المدفوعات، والخدمات جميعاً تشبه السلع فهي تعتبر صادرات وواردات لكنها على خلاف السلع الملموسة فهي تعتبر غير منظورة لا ترى ولا توزن ولا تعد.

**3- الدخول:** ونعني به الفوائد والأرباح التي تدرها رؤوس الأموال الوطنية المستثمرة في الخارج ورؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل، فالأولى تقيّد في المتحصلات والثانية في المدفوعات، وتلحق بها أقساط القروض وهي عبارة عن المبالغ المستحقة دورياً من أصل رأس المال الموظف<sup>1</sup>.

**4- رؤوس الأموال:** وهي المبادلات الدولية التي ينتقل فيها رأس المال من بلد إلى بلد آخر، فانتقال المال إلى دولة أخرى قصد الاستثمار يعتبر حساباً مديناً بالنسبة للدولة الأولى ودائناً بالنسبة للدولة الثانية، ويعتبر انتقال الذهب موازياً لحركات رؤوس الأموال، ويجب تقييد الذهب النقدي أي المعروض لأغراض نقدية، أما الذهب السلعي فقيّد مع الصادرات وواردات السلع<sup>2</sup>.

ولميزان المدفوعات أهمية بالغة يمكن تلخيصها كما يلي<sup>3</sup>:

- يعتبر مؤشراً مهماً لمستوى الضغط على سعر الصرف الأجنبي للدولة.
- التغيرات الحاصلة في ميزان المدفوعات لأي دولة يعطي إشارة على نوعية الرقابة المطبقة على الأرباح والفوائد.
- يساهم في المساعدة على التنبؤ بالإمكانيات المتاحة والمحتملة للسوق في الدولة المعنية.
- ويمكن لميزان المدفوعات أن يعكس قوة سعر الصرف.
- يعتبر أداة مهمة في يد الحكومات في توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية.

الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - عدنان تابه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2012، ص ص 59-60.

<sup>2</sup> - فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، دار جدار للكتاب العالمي، الأردن، 2007، ص 388.

<sup>3</sup> - عدنان تابه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 63.

يشمل هيكل ميزان المدفوعات الحسابات التالية:

- الحساب (Current Account) تسجل فيه كل المعاملات الجارية.
- حساب رأس المال (Capital Account) تسجل فيه المعاملات الرأسمالية.
- صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة.

وسنحاول فيما يلي شرح هذه المكونات:

### 1- الحساب الجاري:

ويضم الميزان التجاري للمعاملات غير المنظور وعوائد الاستثمارات والمعاملات من طرف واحد.

- الميزان التجاري : مخصص للتجارة في السلع فقط أي الصادرات المنظورة والواردات المنظورة (المنظورة يعني بها كل حركة السلع سواء في التصدير إلى الخارج أو الاستيراد من الخارج).
- المعدلات غير المنظورة: ونعني بها كل الخدمات وكل المقبوضات أو مدفوعات مقابل خدمات تسجل في هذا القسم، وتسجل في الجانب الدائن أو الجانب المدين بحسب طبيعتها.<sup>1</sup>
- عوائد الاستثمارات: وتشمل الإيرادات مقابل استثمارات وطنية في الخارج، والمدفوعات مقابل الاستثمارات الأجنبية.
- المعاملات أو التحويلات من طرف واحد: وتشمل الهبات والمساعدات والتعويضات التي تمنحها الدولة إلى دولة أخرى.
- المعاملات أو التحويلات من طرف واحد وتشمل:

### 2- حساب رأس المال:

ويشمل تدفقات الأموال بغرض الاستثمار نجد فيها التدفقات طويلة الأجل (الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، القروض طويلة الأجل سواء الحكومية والخاصة والدولية)، والتدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل (التغير في أرصدة الودائع المصرفية، شراء الأوراق المالية، القروض قصيرة الأجل سواء الخاصة والحكومية والدولية).<sup>2</sup>

والجدولين التاليين يشرحان كيف يتم تسجيل رؤوس الأموال بكل أنواعها كمايلي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> - بوتلجة عبد الناصر، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود، مقال بحثي في مجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد 27، 2015، ص 76-77

<sup>2</sup> - قندوز هشام، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014، ص 85.

جدول رقم (01): تسجيل حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل

مدین	دائن
- تقديم قرض إلى دولة أخرى.	- الحصول على قرض من الخارج.
- استثمارات مباشرة في الخارج.	- استثمار أجنبي مباشر.
- استثمارات غير مباشرة في الخارج.	- استثمار أجنبي غير مباشر.

جدول رقم (02) تسجيل حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل<sup>2</sup>

مدین	دائن
- ودائع المواطنين في الخارج.	- أرصدة الحسابات الأجنبية في البنوك المحلية.
- القروض القصيرة الأجل الممنوحة لبنوك أجنبية.	- القروض قصيرة الأجل من بنوك أجنبية.
- الأذونات والسندات الحكومية للمواطنين في الخارج.	- الأذونات والسندات الحكومية المملوكة للأجانب في البنوك المحلية.

3- صافي الاحتياطات الدولية :

يشمل صافي الاحتياطات الدولية ويعبر عن التغيرات في أرصدة الاحتياطات الدولية وضرورة تسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ويكون ذلك عن طريق<sup>3</sup>:

- تصدير أو استيراد الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي).
  - تخفيض زيادة رصيد البنك المركزي من العملات الأجنبية.
  - تخفيض زيادة ما تملكه الحكومة من أذونات الجزائية الأجنبية.
  - بيع أو شراء أذونات جزائية حكومية للأجانب.
  - تخفيض الودائع الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
  - السحب للإضافة حصة الدولة لدى صندوق النقد الدولي.
- المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> - قندوز هشام، نفس المرجع، ص 89.

<sup>2</sup> - عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية، المكتبة الأكاديمية، الأردن، 1999، ص 66.

<sup>3</sup> - عمرو حامد، نفس المرجع، ص 68.

في هذا المطلب سنتطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات من خلال سياسة تخفيض قيمة العملة، وآلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العملة.

### الفرع الأول: سياسة تخفيض قيمة العملة.

ونعني بها التغير القانوني بالنقصان لقيمة العملة، أي انقاص عدد وحدات العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة عن العملة المحلية، ومعنى آخر تحسين قيمة العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهو قرار تتخذه السلطات العمومية أو النقدية، وتكون بصفة معلن عنها مسبقاً أو يكون التخفيض صريحاً أو ضمناً<sup>1</sup>. ويصح الحديث عن تخفيض قيمة العملة حينما يكون سعر الصرف خاضعاً للإدارة المباشرة للدولة، التي تحدد هذا السعر عبر قرار حكومي، أو عندما يكون سعر الصرف خاضعاً لقوى العرض والطلب (تعويم العملة) ويحصل تراجع في قيمة هذه العملة، فالأولى هو الحديث عن انخفاض قيمة العملة، بمعنى أن التخفيض هو فعل إرادي من الدولة، أما الانخفاض فهو نتيجة لتقائية التفاعل الحر بين العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي دون تدخل مباشر من الدولة، ووفقاً للمنطق ذاته يمكن الحديث عن رفع قيمة العملة في المقابل خفضها، وارتفاع قيمة العملة في المقابل انخفاضها<sup>2</sup>.

وتلجأ الدول إلى تطبيق هذه السياسة بشكل أساسي من أجل إعادة التوازن إلى ميزانها التجاري، فمن خلال تخفيض قيمة العملة الوطني يؤدي ذلك إلى جعل أسعار السلع المستوردة أعلى بالنسبة للمقيمين، مما يؤدي إلى الحد من شراء السلع القادمة من الخارج ويشجع المنتجات الوطنية.

وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة وبين انخفاض قيمتها، فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائياً نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام اقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرارات وإجراءات تتخذها السلطات النقدية في ظل سعر الصرف الثابت<sup>3</sup>.

ويمكن تحديد نسبة انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية من خلال الصيغة الرياضية التالية<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> - بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 64.

<sup>2</sup> - عبود زريقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، لبنان، 2009، ص 185.

<sup>3</sup> - وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولية، دار المنهل للنشر، لبنان، 2001، ص 98.

<sup>4</sup> - بلحشر عائشة، مرجع سابق، ص 68.

$$\text{نسبة انخفاض العملة} = \frac{(\text{السعر الجديد للعملة} - \text{السعر القديم للعملة})}{\text{السعر القديم للعملة}}$$

وهناك عدة أسباب تدفع الحكومات إلى تطبيق هذه السياسة ومن أبرزها نجد مايلي<sup>1</sup>:

- معالجة العجز في ميزان المدفوعات.
  - ارتفاع دخول المنتجين المحليين.
  - ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة.
  - تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
  - معالجة البطالة في الاقتصاد المحلي للدولة.
  - تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة.
- ومن أهم الآثار المترتبة عن تطبيق هذه السياسة نجد مايلي<sup>2</sup> :
- وجود تأثير واضح على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات بتخفيض أسعارها والحد من الواردات بزيادة أسعارها في معالجة العجز في الميزان التجاري.
  - وجود تأثير على مستوى الأسعار بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع.
  - وجود تأثير في حركة رؤوس الأموال من خلال تحويل الأموال نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة.
  - يؤدي تطبيق هذه السياسة إلى زيادة الدخل القومي والتوظيف من خلال زيادة الصادرات.

الفرع الثاني: آلية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات بتخفيض العملة.

ونعني التخفيض في سعر الصرف من خلال إحداث تحسين في ميزان المدفوعات من خلال تغير مستوى الأسعار إلى سلع محلية وذلك بالنسبة إلى السلع الأجنبية، وذلك في الأسواق المحلية والأجنبية، مما يشجع على استبدال السلع الأجنبية المستوردة بالسلع المحلية في عملية الاستهلاك والإنتاج، كما أنه يزيد الطلب الخارجي على الصادرات لانخفاض أسعارها، هذه السياسة صاغها مارشال من خلال دالته الخطية المتمثلة فيمايلي<sup>3</sup> :

$$\begin{array}{c} \text{Ex (nx-1)} \quad \quad \quad \text{nm (om+1)} \\ >0 \text{-----} + \text{Vfm} \text{-----} \text{ABF} = \text{Vfx} \\ \text{Ex+nx} \quad \quad \quad \text{nm+cn} \end{array}$$

<sup>1</sup> - قندوز هشام، مرجع سابق، ص 92.

<sup>2</sup> - وسام ملاك، نفس المرجع سابق، ص 96.

<sup>3</sup> - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، 2003، ص 115.

حيث<sup>1</sup>:

- **ABF**: التغير في الميزان التجاري.

- **Vfx**: فيها الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية.

- **Vfm**: قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية.

- **ex**: مروونات عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها لا نهائية.

- **em**: مرونة عرض الواردات الأجنبية.

- **nx**: مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات.

- **nm**: مرونة الطلب المحلي على الواردات.

ولهذه الآلية تأثير على موازنة الميزان التجاري من خلال منظور منهج المروونات وهو ينسب إلى روبنسون عام 1938 استجابته للحالة النظرية في تكيف ميزان المدفوعات بموجب أسعار الصرف.

ويمكن تصحيح العجز في ميزان المدفوعات من منظور منهج الاستيعاب والذي يعرف بأنه مجموع النفقات المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار، وحسب هذا المنهج فإن أثر التخفيض على حساب المعاملات التجارية يتحقق

كمايلي<sup>2</sup>:

• التخفيض يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المتبادلة وإعادة تخصيص الموارد لصالح قطاع التصدير، وهو ما يؤدي إلى استيعاب السلع والخدمات، ويقوم هذا المبدأ على مايلي<sup>3</sup>:

- وجود موارد مالية عاطلة.

- خضوع الإنتاج في الدول المشتركة في التبادل لظروف التكاليف الإنتاجية بمعدلات واحدة نتيجة لزيادة الإنتاج الكلي.

- ثبات أسعار السلع والأجور الاسمية ومعدلات الفائدة.

- اعتماد الصادرات على الإنتاج الجاري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

<sup>1</sup> - أمين صيد، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للنشر، لبنان، 2015، ص 216.

<sup>2</sup> - أمين صيد، نفس المرجع، ص 217

<sup>3</sup> - بن هادي عبد الهادي، أثر الصرف على ميزان المدفوعات، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تيموشنت، 2020، ص 31.

في هذا المبحث سنتطرق إلى بعض الدراسات الأجنبية والوطنية التي تناولت موضوع بحثنا هذا أو بعض الجوانب المتعلقة به وهي على سبيل الذكر وليس الحصر.

### المطلب الأول: الدراسات الوطنية والأجنبية.

في هذا المطلب نذكر بعض الدراسات الوطنية والأجنبية التي تناولت موضوع بحثنا أو جزء منه وهي على سبيل الذكر وليس الحصر.

### الفرع الأول: الدراسات الوطنية.

• دراسة زرافة محمد (2016) بعنوان: أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014: <sup>1</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة الموجودة بين أسعار الصرف وميزان المدفوعات بمكوناته المختلفة، وإلى تحديد الآثار المحتملة لسعر الصرف على ميزان المدفوعات والعكس صحيح، ومعرفة مدى نجاعة سياسة الصرف المنتهجة في ميزان المدفوعات والميزان التجاري على وجه الحصر.

اعتمد الباحث في هذا البحث على المنهج الوصفي والتحليلي، وفي الجانب التطبيقي تم اعتماد الأسلوب القياسي التحليلي خلال الفترة 1990-2014.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها نجد مايلي:

- آلية الصرف تعتبر من أهم الآليات التي تعمل على إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

- توجد علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة وهي الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول.

• دراسة دوحه سلمى (2015) بعنوان: أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر: <sup>2</sup>

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري، وتحديد الارتباط الموجود في الاقتصاد الجزائري القائم على هيكل تصديري وحيد وهو المحروقات.

<sup>1</sup> زرافة محمد، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2016.

<sup>2</sup> دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2015.

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي في الجانب التطبيقي للدراسة.

وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

- الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفترة (1964-1987).
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المحروقات بالدرجة الأولى مما يجعله رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبتروول.
- عدم التوافق بين الاحتلال الموجود في الميزان التجاري الذي يعتبر احتلالا هيكليا وطبيعة سياسة التخفيض باعتبارها إجراء مؤقت وظيفي.

• دراسة منهوم مصطفى (2001) بعنوان: أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان

#### المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009<sup>1</sup>:

هدفت الدراسة إلى إثبات أهمية ودور سعر الصرف في إعادة التوازن لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ومن بينها ميزان المدفوعات، وهو ما ينعكس إيجابا في النمو والتنمية الاقتصادية بصفته أحد المقاييس المعمول بها في تحديد قوة اقتصاد أي دولة.

استعملت هذه الدراسة كل من المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري والقياسي في الجانب التطبيقي، فالمنهج الوصفي استعمل في عرض مفاهيم سعر الصرف ومفاهيم ميزان المدفوعات، أما المنهج التحليلي ظهر في كيفية تحديد سعر الصرف ومدى تأثيره في تحقيق التوازن المتعلق بميزان المدفوعات.

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم.
- لا توجد علاقة سببية بين سعر الصرف وتطور الميزان التجاري الجزائري.
- لا يوجد تأثير لسعر الصرف على النمو الاقتصادي.
- السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة.

<sup>1</sup> - منهوم مصطفى، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية.

1- الدراسات العربية:

- دراسة فؤاد علي (2019) بعنوان: أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية<sup>1</sup>:

هدفت هذه الدراسة إلى الوصول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وميزان المدفوعات من خلال قنوات نقل أثر سعر الصرف الحقيقي المتمثلة في الأسعار والعرض النقدي للاقتصاد السوري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في تحليل التطورات الحاصلة في المتغيرات المتعلقة بالدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تعزيز الإنتاجية وكمية المعرفة التقنية المتاحة من خلال تحديد مدى كفاءة استخدام رأس المال.
- وجوب تأهيل المال البشري وإبلاء عملية البحث العلمي للقوى العاملة في المؤسسات السورية.
- دراسة مصطفى محمد عبد الله (2010) بعنوان: تصحي ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009<sup>2</sup>:

هدفت الدراسة لعرض وتحليل أداء ميزان المدفوعات السوداني في الفترة (1970-2009) وأهم العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات من خلال تحديد حجم وعمق العجز في القطاع الخارجي. واستخدم الباحث المنهج التحليلي التجريبي عن طريق نماذج اقتصادية قياسية بأساليب الانحدار والتكامل المشترك، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM). وقد توصلت الدراسة إلى:

- وجود تحسن في أداء القطاع الخارجي منذ تصدير البترول سنة 1999.
- توسع كبير في مجال الاستيراد والمدفوعات الأخرى مقابل متحصلات عائدات بيع البترول.
- وجود تدفقات ملموسة للاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات المغتربين.
- وجود انحصار في الصادرات غير البترولية.

<sup>1</sup> - فؤاد علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات بدلالة المناهج التحليلية، رسالة دكتوراه، جامعة دمشق سوريا، 2019.

<sup>2</sup> - مصطفى محمد عبد الله، تصحيح ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية لتجربة السودان 1970-2009، مجلة المصري، المجلد 12، العدد 58، جامعة الخرطوم، 2010.

2- الدراسات الأجنبية:

• دراسة Nawaz Ahmed (2014) بعنوان: **Impact Exchange rate on balance of payment an Investigation form Pakistan**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الباكستاني، من خلال تحقيق في تقلب أسعار الصرف وميلها إلى ميزان المدفوعات.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل وعرض كيفية استخدام سعر الصرف كمتغير مستقل وميزان المدفوعات كمتغير تابع.

وأهم النتائج المتوصل إليها هي:

- وجود علاقة إيجابية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات.
- استقرار سعر الصرف يؤدي على تشجيع الاستثمار ومن ثم تحسن ميزان المدفوعات.
- وجوب إنشاء إدارة تعني بتحليل سياسات الصرف.

• دراسة Oladipupoa Onatany (2011) بعنوان<sup>1</sup>: **Impact of Exchange rate on balance of payment in Nigeria**

هدفت الدراسة إلى إبراز سعر الصرف على القطاع الخارجي لنيجيريا (ميزان المدفوعات) خلال الفترة 1970-2008، بحيث أن سعر الصرف له تأثير كبير على ميزان المدفوعات.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في هذه الدراسة، فتم استخدام ميزان المدفوعات كمتغير تابع وكل من سعر الصرف وكمية النقود في التداول والنتائج المحلي الحقيقي والتضخم كمتغيرات مستقلة.

وخلصت الدراسة إلى:

- خفض سعر الصرف يؤدي إلى تحسن في ميزان المدفوعات في ظل الانضباط المالي.
- أوصت الدراسة باستخدام سياسة سعر الصرف جنباً إلى جنب مع السياسة المالية والنقدية.
- إنشاء آليات مناسبة لضمان الاستخدام الأمثل للائتمان والعملات الأجنبية المتاحة.

<sup>1</sup>- بن هادي عبد الهادي، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات، دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1980-2019، شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة عين تموشنت 2020، ص ص 49-50.

المطلب الثاني: أوجه التشابه وأوجه الاختلاف.

في هذا المطلب سنتطرق إلى أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة التي ذكرناها ودراستنا الحالية.

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه
<b>الدراسات الوطنية</b>	
<b>• دراسة زرافة محمد (2016) أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة وهي سعر الصرف الموازي في دراستنا الحالية وسعر الصرف بصفة عامة في هذه الدراسة.</li> <li>- وجود اختلاف في المنهج المستخدم في الجانب التطبيقي.</li> <li>- وجود اختلاف في الحدود الزمانية بين الدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها بين الدراستين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشابه مع دراستنا الحالية في بعض متغيرات الدراسة وهو ميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في المناهج المستعملة في الدراسة وهي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.</li> <li>- تشابه في بعض أهداف ونتائج الدراسة مع دراستنا الحالية.</li> </ul>
<b>• دراسة دوحة سلمى (2015)</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في متغير الدراسة فدراستنا المتغير هو سعر الصرف الموازي وهذه الدراسة المتغير سعر الصرف بصفة عامة.</li> <li>- اختلاف في المنهج المستعمل في الجانب التطبيقي للدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها.</li> <li>- وجود اختلاف في الحدود الزمانية بين الدراستين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو ميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في المناهج المستعملة وهي المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في الجانب النظري للدراستين.</li> <li>- تشابه في بعض أهداف ونتائج المتوصل إليها في الدراستين.</li> </ul>
<b>• دراسة منهوم مصطفى (2010)</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة فدراستنا متغير هو سعر الصرف الموازي وهذه الدراسة المتغير</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو متغير ميزان المدفوعات.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض قيمة العملة.</li> <li>- وجود تشابه في الحدود الزمانية بين الدراستين حيث اشتملت تحليل سنوات مشتركة بين الدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في أهم النتائج المتوصل إليها في دراستنا هذه ونتائج هذه الدراسة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشابه في المناهج المستعملة وهي المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الإحصائي القياسي.</li> <li>- تشابه في بعض الأهداف والنتائج المتوصل إليها.</li> </ul>
<p><b>الدراسات العربية</b></p>	
<p>• دراسة فؤاد علي (2019)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة وهو متغير سعر الصرف الحقيقي في هذه الدراسة ودراستنا هو متغير سعر الصرف الموازي.</li> <li>- وجود اختلاف في استعمال المنهج الإحصائي القياسي في دراستنا الحالية والجانب التطبيقي.</li> <li>- وجود اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية بين الدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها بين دراستنا الحالية وهذه الدراسة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو متغير ميزان مدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في استعمال المنهج الوصفي والمنهج التحليلي.</li> <li>- وجود بعض التشابه في بعض الأهداف والنتائج بين الدراستين</li> </ul>
<p>• دراسة مصطفى محمد عبد الله (2010)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في متغير الدراسة فدراستنا هو سعر الصرف الموازي وهذه الدراسة متغير واحد هو متغير ميزان المدفوعات.</li> <li>- اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية بين الدراستين.</li> <li>- اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها.</li> <li>- اختلاف في عينة الدراسة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشابه في متغير الدراسة وهو ميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في استعمال المنهج التحليلي في كلتا الدراستين.</li> <li>- وجود بعض التشابه بين الدراستين في الأهداف والنتائج المتوصل إليها.</li> </ul>

الدراسات الأجنبية	
<b>• دراسة (2014) Nawaz Ahmad</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة وهو سعر الصرف الموازي في دراستنا الحالية وهذه الدراسة هو سعر الصرف بصفة عامة.</li> <li>- وجود اختلاف في المناهج المستعملة في الجانب التطبيقي للدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها.</li> <li>- وجود اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية بين الدراستين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو سعر الصرف وميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في بعض المناهج المستعملة وهو المنهج الوصفي.</li> <li>- تشابه في أهداف الدراستين.</li> </ul>
<b>• دراسة (2011) Oladipupoa Onatany</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود اختلاف في بعض متغيرات الدراسة فدراستنا المتغير هو سعر الصرف الموازي وهذه الدراسة المتغير هو سعر الصرف بصفة عامة.</li> <li>- اختلاف في المنهج المستعمل في الجانب التطبيقي لكلا الدراستين.</li> <li>- اختلاف في الحدود الزمانية والمكانية بين الدراستين.</li> <li>- وجود اختلاف في بعض النتائج المتوصل إليها.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وجود تشابه في بعض متغيرات الدراسة وهو متغير ميزان المدفوعات.</li> <li>- وجود تشابه في استخدام المنهج الوصفي في كلا الدراستين.</li> <li>- وجود تشابه في بعض أهداف ونتائج المتوصل إليها.</li> </ul>

ويمكن القول أن دراستنا كانت أشمل من الدراسة السابقة لكونها تطرقت إلى سعر الصرف بصفة عامة ثم ركزت الدراسة على سعر الصرف الموازي باعتباره من أهم المواضيع ذات الاهتمام بالبحث في الوقت الحاضر لتأثيره الكبير على ميزان المدفوعات للدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

### خلاصة الفصل:

أخذ موضوع التغيير في سعر الصرف حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية في وقتنا الحاضر وهذا راجع للتأثيرات الكبيرة التي يحدثها في اقتصاد الدول، وذلك يبرز في ميزان المدفوعات فنجد الدول تسعى إلى إتباع سياسة سعر صرف متوازنة من أجل الحد من الاختلالات التي قد تصيب الاقتصاد، والجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق سياسة صرف تعتمد على الحد من سعر الصرف الموازي الذي له آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني، وكما رأينا في هذا الفصل يجب العمل على تطبيق سياسة صرف مرنة تتعامل مع كل الظروف التي يمل بها الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني:

أثر تقلبات سعر الصرف على

ميزان المدفوعات

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### تمهيد:

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها، هذا البيان يسمى ميزان المدفوعات وغالبا ما يظهر هذا الميزان إختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسؤولة في الدولة عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

وبغرض عرض ماهية ميزان المدفوعات وتم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.

ترتبط مختلف الدول ببعضها البعض بعلاقات متبادلة يجب تسويتها وذلك عن طريق إجراء مدفوعات خارجية بين مختلف الأطراف، وتقوم كل دولة بتسجيل كافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بينها وبين سائر البلدان الأخرى خلال السنة، فترصد كافة الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى العالم الخارجي، وهذه العناصر كلها يتألف منها ميزان المدفوعات الذي نحاول التطرق إلى ماهيته ونظريات اختلاله وتوازنه.

### المطلب الأول: تقديم ميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية، وما زاد في أهميته هو الارتفاع الملاحظ في حجم المبادلات الخارجية الدولية، ولهذا نحاول إبراز مفهوم وهيكله، مؤشرات الاقتصادية التي تعتمد عليها كل دولة في بعض قراراتها.

### الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات.

لا يسعنا إلا أن نتحدث عن بعض المفاهيم الواردة عن ميزان المدفوعات، إضافة إلى المفردات التي يتكون منها الميزان، ومن أجل ذلك أوردنا عناصر التالية:

أ) مفهوم ميزان المدفوعات: في الحقيقة هناك مجموعة من التعاريف تعكس اجتهادات مختلفة في مصدرها وشكلها لكنها منسجمة في معناه، ومن بين تلك التعاريف نذكر ما يلي: "هو بيان أو سجل محاسبي، يسجل جميع تدفقات الأصول الحقيقية والمالية والنقدية، بين المقيمين في بلد ما وغير المقيمين خلال فترة معينة"<sup>1</sup>، "يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لجمال المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة وغير المقيمين فيها، وذلك لمدة معينة غالباً ما تكون السنة واحدة"<sup>2</sup>، تعريف صندوق النقد الدولي الميزان المدفوعات: "ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>-Bernard Guilothon, Annie Kawecki, **Economie Internationale Commerce Et Macroéconome**, Dunod, Paris, 5<sup>ème</sup> Edition, 2006,p 188

<sup>2</sup>-Parent Antoine Balance des Paiement et Politique Economique, (Nathan France, 1996),p 5

<sup>3</sup>- موقع صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، واشنطن، 1993، ص 1.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

بناءً على ما سبق يمكن القول أن: "ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي أو سجل محاسبي يتم فيه تسجيل جميع العمليات التجارية، والمالية والنقدية التي تتم بين المقيمين في دولة ما ونظرائهم في الخارج وذلك خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"، من هذه التعاريف نفهم أن العمليات التي تسجل في ميزان المدفوعات هي تلك التي تحري بين المقيمين والغير مقيمين، فماذا نعني بالمقيمين وغير المقيمين؟

نقصد المقيمين في دولة معينة كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا اقتصاديا داخل الحدود الإقليمية للدولة لمدة سنة أو أكثر، وذلك بغض النظر عن جنسيتهم، أما غير المقيمين فهم كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم خارج الحدود الإقليمية للدولة بما فيهم المواطنون الذين يزاولون نشاطهم في الخارج، والأجانب الذين يمارسون نشاطهم داخل هذه الدولة لمدة تقل عن سنة، كما تعتبر السفارات والقنصليات والمنشآت العسكرية والهيئات الأخرى الموجودة داخل الإقليم المحلي والتابعة للدول الأخرى من غير المقيمين.<sup>1</sup>

ويتم تسجيل العمليات الاقتصادية وفق قاعدة القيد المزدوج والتي بموجبها تظهر كل عملية مرتين في الميزان، مرة في الجانب الدائن (الأصول) لكونها تتعلق بخروج قيمة ينتج عنها زيادة في مقبوضات الدولة، ومرة في الجانب المدين (الخصوم) باعتبارها تمثل دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة في مدفوعات الدولة نحو الخارج، وبالتالي فإن القيم المسجلة في الجانب الدائن تكون مساوية للجانب المدين، ويكون الرصيد الإجمالي لمجموع التسجيلات مساويا للصفر، وهو ما يعبر عنه بالتوازن المحاسبي للميزان المدفوعات، ويكون هذا نظريا فقط، أما الواقع فإن هذا التوازن في ميزان المدفوعات متوازن اقتصاديا، فقد يكون الميزان التجاري غير متوازن نتيجة زيادة الواردات عن الصادرات ويفسر ذلك بتغطية العجز من باقي عناصر هيكل الميزان الكلية.

### الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات.

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2000 - 2001، ص 4.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية: يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة، يظهر القوى المحددة لسعر الصرف.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

ينقسم ميزان المدفوعات عموديا إلى قسمين أساسيين وهما:<sup>2</sup>

- الجانب الدائن: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية، أي أن الصادرات وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن.
- الجانب المدين: وتسجل فيه كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدول الأخرى، أي أن الواردات وكل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين. أما أفقيا فهناك العديد من التقسيمات، إلا أن التقسيم الأكثر اتفاقا هو الذي يقسم ميزان المدفوعات إلى ثلاثة أقسام، وذلك كما يلي:

### الفرع الأول: حساب المعاملات الجارية.

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، ويضم الميزان التجاري، وميزان الخدمات وحساب التحويلات من جانب واحد.

أ) **الميزان التجاري (المعاملات المنظورة)**: ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية والتي تمر بحدود الدول الجمركية، بحيث يتم تقويم الصادرات بقيمة (فوب)، بينما يتم تقويم الواردات بالقيمة (سيف)، ويعبر الميزان التجاري على صافي التعامل الخارجي، أي الفارق بين الصادرات والواردات، فإذا تجاوزت قيمة الصادرات قيمة الواردات يعني ذلك حدوث فائض في الميزان التجاري، إذا حدث غير ذلك يعني حدوث العجز. ويعكس الفائض في الميزان التجاري قوة ومثانة الاقتصاد ما إذا تحقق ذلك في ظروف طبيعية أما إذا ما تحقق ذلك في ظل سياسة معينة كسياسة تقييد الواردات فيعبر ذلك على نجاح تلك السياسة.

ب) **ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة)**: ويتضمن جميع المعاملات الخدمية، ويتم في هذا الحساب تسجيل كل من صادرات وواردات الخدمات بجميع أقسامها الآتية:

<sup>1</sup> السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2008، ص ص 228-230.

<sup>2</sup> الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربي، القاهرة، مصر، 1991، ص 84.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

- خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات المتعلقة بالنقل البري، البحري، الجوي التي تؤديها الدولة لغير المقيمين (الدائن)، أو التي يؤديها غير المقيمين لصالح الدولة، وتشتمل أيضا على أجور الشحن وثمان تذاكر السفر... الخ.
- التأمين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل بضائع، حياة، حوادث...)، بما في ذلك إعادة التأمين.
- الرحلات إلى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرين سواء للسياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل وتقدر القيمة هنا في الغالب على أساس متوسط يومي المصروفات المسافر خلال مدة إقامته أو اعتماد على ما تقدمه أجهزة الرقابة على الصرف الأجنبي من بيانات.
- دخول الاستثمارات الخارجية: وتشمل العائد من الأصول المستثمرة في الخارج سواء كانت استثمارات مباشرة فوائده وأرباح من فروع وشركات تابعة في الخارج أو دخل ناشئ عن عقارات تجارية... الخ) أو أرباح أسهم أو فوائده قروض أو سندات.
- العلميات الحكومية: وتتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (المساهمة في صيانة القوات المسلحة في الخارج، مصاريف القوات في نطاق اتفاقية للدفاع المشتركة) أو غير العسكرية (كالمساهمة في نفقات المنظمات الدولية، فوائده القروض العامة ومصروفات البعثات الدبلوماسية وغيرها).
- الخدمات الأخرى: وتشتمل على باقي بنود الخدمات مثل الدخول المكتسبة من العمل بالخارج (لغير المهاجرين)، العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتليفون، عوائد الحقوق الأدبية... الخ.
- حساب التحويلات من جانب واحد: تشمل هذه التحويلات الهبات، التبرعات، الإعانات، والتعويضات، وتحويلات المهاجرين والعاملين في الخارج إلى ذويهم، وسميت بالتحويلات من جانب واحد أو بدون مقابل لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد. وقد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية<sup>1</sup>.
- التحويلات الخاصة: وهي تحويلات مقدمة أو مستلمة من الأفراد والمؤسسات والهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين وهبات المؤسسات الخيرية... الخ.
- التحويلات الحكومية: وهي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للإغاثة من الكوارث الطبيعية أو لتمويل شراء حربية... الخ.

<sup>1</sup> - إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص 330 - 332 .

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي:

- تقيّد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمة المقدمة، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة.
- أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس أي تسجيل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد وفي الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة.

### الفرع الثاني: حساب المعاملات الرأسمالية.

ويشمل حركة رؤوس الأموال التي من شأنها أن تحدث تغييراً من مراكز الدائنة والمديونية للدولة وهي تنقسم بدوره إلى قسمين:

أ) حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويقصد بها حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة، وتتضمن كل من الاستثمارات المباشرة والقروض الطويلة الأجل وأقساط سدادها، بحيث يتم تسجيل كل من الاستثمار الوطني للخارج والقروض الوطنية وأقساط سداد القروض الأجنبية في الجانب المدين كما يترتب عليها مدفوعات خارجية بينما يتم تسجيل كل من القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبي المباشرة وأقساط سداد القروض الوطنية في الجانب الدائن كونها يترتب عليها دخول نقد أجنبي.

ب) حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل: وتتضمن حركة رؤوس الأموال من داخل الدولة نحو الخارج أو العكس والتي تقل عن سنة، وتتم هذه الحركة بصفة تلقائية وذلك لعدة أغراض نذكر أهمها فيما يلي:

- الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة في بلد ما، يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.
- اختلاف مستويات أسعار الفائدة، حيث تتجه هذه الأموال حيث هناك أسعار فائدة مرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر.
- المضاربة التي قد تحصل عندما يتوقع المضاربون ارتفاع أسعار عملة بلد ما فيلجئون إلى تحويل أموالهم نحو ذلك البلد وفي حالة تحقق توقعاتهم فإنهم يبيعون مشترياتهم من العملة.

### الفرع الثالث: حساب التسويات الرسمية.

ويضم هذا الحساب صافي الاحتياطات الدولية من الذهب النقدي والأصول السائلة، والغرض من هذا الحساب هو تسوية الحسابية لميزن المدفوعات، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية، والتي تتكون من العناصر التالية:

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية.
- رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية لدى السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية.
- الأصول الأجنبية قصيرة والأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية.
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية.

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات بالرصيد النهائي للحساب الجاري وحساب رأس مال فيحقق ميزان المدفوعات فائض عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحسابين أكبر من مجموع الجانب المدين فيها، ويتحقق العجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن، ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابياً بواسطة التحركات في عناصر الاحتياطيات الدولية السابق ذكرها، ويعد ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الحسابية، ويجب أن نفرق تماماً بين هذا التوازن الحسابي والتوازن بالمفهوم الاقتصادي الذي يتحقق إذا تساوى مجموع الجانب المدين في ميزاني المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها. أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي لا بد وأن يتم.

### الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ.

يعتبر أحد بنود ميزان المدفوعات، حيث يتم تقييد عمليات ثم إغفالها في حسابات سابقة، كما يمكن من خلاله تصحيح خطأ ورد في تلك الحسابات، وقد يكون الغرض من التسجيل في حساب السهو والخطأ هو إحداث عملية توازن ظاهري أو حسابي للميزان الكلي.

### المطلب الثالث: تحليل ميزان المدفوعات.

من أجل إدراك الأهمية الاقتصادية لميزان المدفوعات، ينبغي تحليل كل الجوانب التي يقوم عليها، بمعرفة أهم الأرصدة الموجودة في الميزان، وكذا المبادئ الواجب اتباعها في تقييد المعاملات من أجل التوصل لحساب الأرصدة دون أخطاء، بالإضافة للمؤشرات الاقتصادية المميزة للدولة والتي يمكن استشفافها من الميزان.

### الفرع الأول: الأرصدة الرئيسية في ميزان المدفوعات.

التقديم السابق لميزان المدفوعات، كان في شكل مجموعة في البنود التي تترتب عن عمليات دائنة ومدينة، متوازنة في آخر فترة الميزان، ومن أجل فهم هذه التشكيلة نقوم بتجميع هذه البنود في مجموعة كبيرة ومتجانسة

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

ينتج عنها أرصدة تتراوح بين العجز الفاضل التوازن، ويمكن إيجاد العلاقات المختلفة بين هذه الأرصدة والمتغيرات الاقتصادية السائدة والأرصدة الأكثر أهمية هي:<sup>1</sup>

(أ) **رصيد الميزان التجاري:** الذي يترجم تطور المبادلات مع الخارج في السلع بكل أنواعها، وقد يكون تطوراً إيجابياً إذا فاقت صادرات البلد للخارج وارداته، أو يكون تطوراً سلبياً إذا كانت صادراته أقل من واردته، ويمكن تقسيم الميزان التجاري حسب:

- المنتج: منتج غذائي، طاقي، صناعي، سلع أو منتجات أخرى.

- المنطقة الجغرافية: المجموعة الأوربية، شمال إفريقيا... الخ.

(ب) **رصيد التجارة غير المنظورة:** يعتبر مؤشراً هاماً للمبادلات التجارية الخارجية أيضاً، لأنه يهتم بالخدمات المرفقة لكل العمليات التجارية، بالإضافة إلى خدمات أخرى، وهو يمثل الفارق بين مقبوضات الدولة من الخدمات التي تقدمها ومدفوعاتها عن الخدمات التي تحصل عليها، ويكون في حالة عجز إذا فاقت المدفوعات المقبوضات، أو فائضا إذا تحقق العكس.

(ج) **رصيد المعاملات الجارية:** هو أكثر الأرصدة دلالة في ميزان المدفوعات، وأكثرها استعمالاً في تحليل الوضعية الخارجية للبلد، خاصة من طرف صندوق النقد الدولي، لأن المعاملات الجارية تحتل حجم كبير نسبياً مقارنة بالمعاملات الأخرى، ولأنها تتعلق بالدخل الوطني بكل نواحيه، أي ما أنفق أو استهلك أو أنتج. وهذا يعني أن أي تغير في هذا الرصيد يكون مصحوب بتغير في الانتاج، وبالتالي التشغيل، كما أنه يبين سعة واتجاه الإقراض الدولي، ويتمثل هذا الرصيد في مجموع الرصيدين السابقين (تجارة منظورة، تجارة غير منظورة)، بالإضافة إلى صافي التحويلات أحادية الجانب وهو عادة يكون صغير القيمة.

(د) **رصيد المعاملات الرأس مالية:** وهو يمثل الفارق بين مجموع رؤوس الأموال (استثمارات مباشرة، استثمار في المحافظ المالية، استثمارات أخرى وحتى رؤوس الأموال قصيرة الأجل) الخارجة من اقتصاد البلد ومجموعة رؤوس الأموال الداخلة. وتصدر الإشارة أن تعليمات الدليل الخامس الميزان المدفوعات المنشور من طرف صندوق النقد الدولي في عام 1993 ألغيت تقسيم حركات رؤوس الأموال إلى طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وقد برز ذلك باختلاف الغير الصريح الموجود في الأسواق المالية بين استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل،

<sup>1</sup> - بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 136 - 138.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

فمثلاً لم يصبح الاستثمار في المحافظ المالية يعتبر كتوظيف طويل الأجل خاصة أن المستثمر أصبح مغطى بدرجة كبيرة من خطر الصرف، ويكون الرصيد عجزاً إذا فاقت التدفقات الخارجة لرؤوس الأموال التدفقات الداخلة، أما الفائض فيكون في حالة العكس.

(هـ) **رصيد تغير في الاحتياطات الدولية:** وهو يتمثل في ما يظهر في ميزانية البنك المركزي من صاف ناتج عن حركات الذهب العملة الصعبة، واحتياطاتها لدى صندوق النقد الدولي، بما فيها إعانات وحقوق السحب الخاصة.

(و) **الرصيد الإجمالي:** هو مجموع الأرصدة السابقة، ما عدا رصيد التغير في الإحتياطات الدولية وهو يوضح الوضعية الحقيقية لميزان المدفوعات للبلد، ما إذا كان في حالة فائض أو عجز، ويستدعي تعديلاً أو تصحيحاً أو يكون في حالة توازن وهي حالة تعتبر نادرة الحدوث.

### الفرع الثاني: مبادئ وضع ميزان المدفوعات.

رأينا أن ميزان المدفوعات هو ميزان محاسبي يستوجب فيه تساوي جانبيه الدائن والمدين في آخر سنة الميزان، وبالتالي يعرف بمبادئ محاسبية تقوم على أساس القيد المزدوج، الذي يعتبر من المبادئ الأساسية في كل محاسبة متطورة، فكل معاملة اقتصادية تتم مع الخارج يتم طرحها في شكلين أو وجهين، شكل اقتصادي وشكل نقدي، مثلاً: عملية على السلع أو الخدمات لها شكل اقتصادي أو تجاري (صادرات وواردات)، وشكل نقدي يتمثل في طريقة التسديد وما يترتب عنها من انخفاض أو ارتفاع رصيد العملة الأجنبية، وقد نستنتج شكل مالي يتمثل في ارتفاع أو انخفاض الذمم على الخارج.<sup>1</sup>

فكل معاملة اقتصادية تتم في الجانب الدائن يتم تدعيمها بتسجيل في الجانب المدين بمبلغ مساوي له، وبالعكس إذا كانت عملية مدينة، فهي تعني زيادة في الإلتزامات وانخفاض في الأرصدة تقابل في الجانب الدائن وتسجل بنفس المبلغ.

- تاريخ تسجيل العمليات ووحدة التقييم: في ميزان المدفوعات يتم تسجيل العملية وقت تحققها الفعلي، ليس وقت عقد الصفقة، أي الوقت الذي تتم فيه تحويل الملكية بين المقيم والغير المقيم، وبما أن كل معاملة تسجيل في الدائن والمدين، فإن هذين التسجيلين يتمان في نفس الوقت، وفي الجهتين المتعاملتين مع، مثلاً: إذا قام مقيم بعملية تصدير للخارج ولم يتم التسجيل في نفس الوقت، وجب تقييد الصادرات طبيعياً في الجانب

<sup>1</sup> - بن موسى كمال، مرجع سابق، ص 139

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

الدائن، وفي المدين بدل وضع طريقة التسديد يتم وضع قرض تجاري ممنوح من طرف المصدر إلى المستورد من أجل الالتزام بمبدأ الوقت.

أما بالنسبة للوحدة التي تتم بها المعاملات، فلا بد أن تكون كلها بنفس وحدة الحساب، وعادة ما يتم وضع ميزان المدفوعات بالعملة الوطنية للبلد، لأن إحصائيات ميزان المدفوعات تستعمل بشكل مشترك مع إحصائيات وطنية أخرى، وفي بعض الأحيان يتم وضعه بعملات أجنبية بشرط أن تتمتع باستقرار، ويكون اختبار هذه العملة التي يتم التحرير بها على أساس اعتبار قابلية تحويلها إلى العملة الوطنية.

- فوائد استخدام القيد المزدوج: إن التسجيل بالقيد المزدوج في جانبيه الدائن والمدين وبنفس المبلغ وفي نفس الوقت، يمكن من توضيح حقيقة العملية الاقتصادية بشقيها الحقيقي والمالي، وبالتالي إمكانية المقارنة بين الدول، سواء من خلال الميزان التجاري أو الميزان الإجمالي أو الموازين الأخرى. بالإضافة إلى أنه من خلال هذا القيد يمكن اكتشاف الأخطاء التي قد يقع فيها المحاسب بتسجيل جزء فقط من العملية وإهمال الجزء الآخر، كتسجيل دخول قيمة دون أن يرافقها خروج نفس القيمة، ويكون اكتشاف الأخطاء من خلال الفارق بين الدائن والمدين في آخر الفترة.

- المصادر الإحصائية المستعملة في وضع الميزان: لكي يكون ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لكل المعاملات التي تتم مع الخارج، فإن المسؤولين على وضعه يقومون بجمع المعلومات من مصادر مختلفة ثم تبويبها، ومن أهم هذه المصادر:

✓ المصالح الجمركية: يتم استعمال معلوماتها خاصة في ضبط الميزان التجاري، لأنها تعطي إحصاءات عن السلع التي تدخل أو تخرج من وإلى البلد وقيمتها.

✓ المصدر البنكي: أي ميزانية القطاع البنكي التي تدل أصولها على الأرصدة بالعملة المحلية والأجنبية اتجاه المقيمين وغير المقيمين، أما خصومها فهي تمثل التزامات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية أيضا.

بالإضافة إلى أن القطاع البنكي هو همزة الوصل بين الدولة والخارج من أجل إتمام العقد بين طرفين. بالإضافة إلى مصادر أخرى تتعامل مع الخارج كالسلطات النقدية والإدارات العمومية والمؤسسات الخدمية، أو كل مؤسسة لها مجال عمل مع الخارج، وذلك من خلال التصاريح التي تقدمها، سواء مر تعاملها على القطاع البنكي المقيم أو لا، لكن هذه المصادر قد تختلف من حيث القيم الموجودة في إحصاءاتها في نفس مثلا كتصريح مصلحة الجمارك بدخول سلعة قيمتها (X)، في حين القطاع البنكي يصرح بدفع قيمة مقابل لهذه السلعة (Y)، أو حتى المعاملات التي تمر على كل جهاز، فالقطاع الثاني يحصى المعاملات التي تمر على القطاع البنكي فقط.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

وبالتالي فهي تعمل العمليات التي يتم الدفع فيها مباشرة يدا بيد دون اللجوء إلى البنوك، أي التي تتم في سوق الموازي. في حين الجهاز الجمركي يسجل كل السلع التي تمر عبر الحدود بصرف النظر عن وقت أو طريقة الدفع. كما أن الجهاز الجمركي يسجل العمليات التي تم فيها الدفع حقيقة، حتى وإن لم تدخل السلعة الحدود، لأنه في أغلب الأحيان يكون فارق زمني بين الدفع والمرور عبر الجمارك، كأن يسبق الدفع الحصول على السلعة أو حالة تقديم الموردين تسهيلات. وهذه الاختلافات يفضل صندوق النقد الدولي استعمال إحصائيات الجمارك، لكن بعض الدول رغم الاختلاف تعتمد على إحصائيات القطاع البنكي، وهذا ما يستوجب وجود بند التصحيح هذه الفوارق وهو بنك السهو والخطأ. وقد تكون هذه الاختلافات ناتجة عن التقييم على أساس (CIF & Fob)، بحيث يسجل جزءاً من قيمة الواردات أو الصادرات في بنود أخرى من ميزان المدفوعات، كبند النقل والتأمين.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: تطور ميزان المدفوعات بتطور مراحل النمو الاقتصادي.

تختلف الدول في العالم من حيث تطورها الاقتصادي، فنقول دولة متقدمة، نامية وأخرى صاعدة... الخ<sup>2</sup>، هذا التطور ينعكس في كل مرحلة من مراحل على حالة ميزان المدفوعات من خلال حساب المعاملات الجارية وخاصة الميزان التجاري وبقية البنود، بحيث كل مرحلة توافقها حالة أو وضعية لميزان المدفوعات ويمكن تقسيم هذه المراحل إلى:

**المرحلة الأولى: الدولة المدينة الحديثة العهد بالاقتراض:** هي الحالة المميزة للدول النامية، خاصة التي تقوم بمشاريع تنموية لدعم قدرتها الإنتاجية، وما يميزها هو عجز في الميزان التجاري نتيجة زيادة استيراد السلع الرأسمالية وزيادة الاستهلاك في وقت تصبح فيه عائدات الصادرات غير كافية من أجل تغطية كل هذه الواردات. كذلك خدمات الاستثمار الأجنبية بتسديد الفوائد على القروض، ما يؤدي إلى عجز في بند دخل الاستثمارات يجعلها تلجأ إلى الاقتراض من الخارج - وهي حالة الجزائر حيث 25% إلى 30% من الاستثمارات مغطاة بالتمويل الأجنبي -. وهذا ما يؤدي إلى تدفق رأسمالي نحو الداخل يحقق معه فائض في حساب رأس المال. هذه المرحلة هي نقطة البداية في تطور الدول النامية من خلال بناء هيكل إنتاجي فاعل تحاول به مواكبة التطور الاقتصادي للدول المتقدمة في المستقبل.

<sup>1</sup> - كامل بكري، الاقتصاد الدولي، التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية، 2001، ص 239.

<sup>2</sup> - عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001/2002، ص 119.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

**المرحلة الثانية: الدول المقرضة ذات الفائض:** هذه المرحلة هي ناتجة عن نمو الطاقة الإنتاجية نتيجة للتوسيع الاقتصادي في المرحلة الأولى، وزيادة القدرة التنافسية الدولية لها، مما ينتج عنه نمو كبير في قيمة الصادرات يساعد على تغطية ما تستورده الدولة من سلع، وحتى تسديد جزء من الفوائد وأرباح رؤوس الأموال التي إقترضتها، أما الجزء الباقي، فالدولة تستمر في الاقتراض من أجل الوفاء بها. في هذه المرحلة يكون الميزان التجاري فائضا لزيادة الصادرات عن الواردات، أما بند دخل الاستثمار فيبقى دائما مدين لاستمرار الدولة في تسديد خدمات الدين. وبقاء حساب رأس المال فائضا مع بقاء الاقتصاد مدينا للخارج وفي حالة اقتراض. لكن بمقدار أقل منه في المرحلة الأولى.

**المرحلة الثالثة: الدولة المدينة دون اقتراض:** هي تكملة للمرحلة السابقة، حيث يكون فائض في الميزان التجاري بشكل كاف من أجل تغطية خدمات أو اعباء الديون الخارجية مع البدء في تسديد هذه الديون ينتج عنه عجز في حساب رأس المال بتدفقات رأسمالية نحو الخارج، نتيجة التسديد.

**المرحلة الرابعة: الدول المقرضة حديثا:** في هذه المرحلة يكتمل النمو الاقتصادي للدول، حيث تستطيع من خلال الفارق الإيجابي العريض بين الصادرات والواردات تغطية كل التزامات الدولة اتجاه الخارج، مع بقاء مبالغ إضافية تقوم بإقراضها إلى دول أخرى ذات عجز، وما يميز هذه المرحلة أيضا فائض طفيف في بند دخل الاستثمارات مع عجز في حساب رأس المال نتيجة تسديد أقساط القروض وكذا عمليات الإقراض.

**المرحلة الخامسة: مرحلة الدول المقرضة المتقدمة:** نتيجة نمو دخل استثمارات الدول الخارجية تصبح لدى الدولة مورد من أجل زيادة وارداتها لتلبية احتياجاتها، بالإضافة إلى إقراض الدول الأخرى. وتتميز هذه المرحلة بعجز في الميزان التجاري يدعمه فائض في بند دخل الاستثمارات مع حساب رأسمال مدين نتيجة خروج رؤوس أموال.

**المرحلة السادسة: الدول المقرضية المتقدمة اقتصاديا:** نتيجة للتطور الاقتصادي يزداد الفائض في بند دخل الاستثمارات، وتزداد الواردات بمعدل أكبر مما تحققه الصادرات، مما يؤدي إلى عجز كبير في الميزان التجاري يصبح معه الفائض في دخل الاستثمارات غير كاف للتغطية فتتوجه الدولة إلى الاقتراض من الخارج. وهكذا يمكن القول أن حركة ميزان المدفوعات العجز والفائض، مرتبطة بدرجة النمو الاقتصادي للدولة، لكن مع ذكر أن هذه المراحل ما هي إلا اتجاه عام، ولا يعتبر مسلكا حتميا لأي تطور اقتصادي للدول، بالإضافة إلى معرفة درجة النمو الاقتصادي للدولة، يمكن من خلال ميزان مدفوعاتها استخراج بعض المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتعاملات الخارجية لها.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

---

### الفرع الرابع: المؤشرات الاقتصادية لميزان المدفوعات.

تحاول الدول التوفيق بين إيراداتها ومدفوعاتها الخارجية خلال فترة الميزان، الذي تظهر أهميته سواء خلال الفترة الواحدة له، أو خلال تطوره في فترات زمنية متتالية، وهذا من خلال دلالات تعبر عن أهمية المبادلات الاقتصادية إما بمعرفة أهم السلع والمنتجات التي يتم تصديرها، وبالتالي معرفة وزن القطاعات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد الوطني، وقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على المنافسة الخارجية والاستجابة للحاجيات الاقتصاد العالمي.

### المبحث الثاني: ميزان المدفوعات الجزائري.

قبل تحليل ميزان المدفوعات الجزائري، من المفيد التعرف على خصائصه.

#### المطلب الأول: خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري -بالتالي ميزان مدفوعاته- خصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري<sup>1</sup>: التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية. التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة. ومنها ما هو ناتج على العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي:

#### الفرع الأول: عدم استقرار أسعار الصادرات

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها. وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز. مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر مما لو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، وذلك لمواجهة العجز المحتمل في ميزان المدفوعات.

لا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب، بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل، ومستوى التشغيل والاستهلاك والادخار والاستثمار، وعلى حصيلة الضرائب ناهيك عن تأثير ذلك عن طاقة الدولة على الاستيراد. إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد - في المدى الطويل - على قدرتها على التصدير. كما تؤثر تذبذب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا، حيث ينتقل هذا التأثير من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تأثيرا على ميزان المدفوعات ولما يفوق تيار خروج الأموال للاستثمار في الخارج في فترة ما، تيار دخول عوائد الاستثمار بالخارج، فإن هذا يشكل عليه.

تؤدي زيادة حصيلة الصادرات إلى زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية وإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن يزايد حصيلة الصادرات. وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فان ذلك يؤدي إلى زيادة الواردات. اما الانخفاض المفاجئ في حصيلة الصادرات الناتج عن

<sup>1</sup> - كاظم الحبيب، الاقتصاد العربي بين العشر والوحدة، بحوث اقتصاد عربية، العدد الأول، خريف 1992، ص 32.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تدهور الاسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن تدهور الاسعار الدولية فيؤدي إلى انخفاض اقل من انخفاض حصيلة الصادرات الناتج عن حجم الصادرات، وهذا راجع إلى ارتفاع الميل الحدي للاستيراد. وهكذا فإن انخفاض حصيلة الصادرات تؤدي إلى في ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: انخفاض معدل التبادل الدولي.

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (PX/PM)، أي يمكن تلخيص أسباب تدهور معدل تبادل الدولي لدولة عمودا فيما يلي:

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدولة النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدولة النامية نتيجة تمثيلها، مما يؤدي بضرورة إلى انخفاض اسعارها.
- اختلاف هيكل السوق للسلع الأولية و السلع الصناعية، حيث أن السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في حالة إلى انخفاض الأسعار، بخلاف سوق السلع أقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

ومن هنا يرى سمير أمين أن تدهور معدل التبادل الدولي الغير صالح لغير الدولة النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعية في العلاقات التبادل المتكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة، والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدولة النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر لقد أسفرت جولة الأورجواي عن مجموعة من التدابير تؤثر سلبا على معدل التبادل للجزائر، وأهم هذه التدابير:

- الغاء الدعم الموجه للصادرات الزراعية، وهذا ما سوف يؤدي إلى ارتفاع اسعارها مما يؤدي إلى الارتفاع فاتورة الغذاء بالنسبة لهذه الدول.
- اتفاقية حماية الفكرية تجعل الدول النامية غير قادرة على اللجوء إلى اساليب الانتحال أو التقليد، وهي الأساليب التي اعتمدها سابقا بعض الدول النامية لتحقيق الاقلاع الصناعي كما كان حال دول شرق اسيا وأمام ضعف ميزانية البحث والتطوير في الدول النامية تجد نفسها مجبرة على تحمل كبيرة للحصول على التكنولوجيا.

<sup>1</sup> - زعباط عبد الحميد، الأسعار الدولية للمواد الأولية، وأثرها على تنمية الدول المصدرة، اطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995-1996، ص 217-218.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### الفرع الثالث: ضعف القاعدة الانتاجية.

تتسم القاعدة الانتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع وبالأحادية في العديد من هذه الدول مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات اسعار صادراتها - كما سبق الاشارة الى ذلك وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.<sup>1</sup>

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور، منها هيمنة الصناعات الإستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية، مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالميين على هذه المواد كما أن الصناعات التحويلية غير البتر وكيمياوية تركز على الصناعة الخفيفة فإن انتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة.

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تذبذبه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدل الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية، ففي مجال الإنتاج الزراعي المطرية في سبيل المثال، تبلغ الإنتاجية في الجزائر نصف الإنتاجية على مستوى العالم في بعض الحبوب وتقل عن ذلك في البعض الآخر وهذا يعود إلى ضالة رقعة الأراضي المزروعة حيث لا تتعدى ثلث الأراضي القابلة للزراعة، كما أن الاعتماد الكبير على الزراعة المطرية يركز على الأساليب التقليدية في الإنتاج والتي تتسم بضعف مرافقها، وبالإضافة إلى افتقارها لوسائل الإنتاج الحديثة.

### المطلب الثاني: تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 - 2013.

#### الفرع الأول: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2000 - 2010.

تميزت هذه الفترة بتمكن الجزائر من التسديدات المسبقة الكبيرة الدين الخارجي التي رافقت استمرار تراكم احتياطات الصرف، مما جعل الاقتصاد الوطني يتخلص من هشاشته أمام الصدمات الخارجية.

نلاحظ من بيانات الجدول (3.2) تحسن مستمر لوضعية ميزان مدفوعات الجزائري منذ سنة 2000، وذلك يعود إلى تحسن في أسعار البترول، الذي أنجر عنه ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية من 21.06 مليار دولار سنة 2000 إلى 77.19 مليار دولار سنة 2008.

في سنة 2009 بالنظر إلى التقلص القوي في إيرادات المحروقات، الذي يعود إلى انخفاض سعر البترول بنسبة 37.73% مقارنة بـ 2008، بصفته يسمى قناة الرئيسية لانتقال الأزمة المالية إلى الجزائر، تقهقر رصيد ميزان المدفوعات إلى 3.86 مليار دولار مقارنة بـ 36.99 مليار دولار في 2008 وتترجم وضعية ميزان المدفوعات السنة 2010 إلى حد ما نتائج تسيير حذر أمام محيط دولي لا يزال مريباً. أما الصادرات خارج المحروقات فعلى الرغم من اتجاهها التدريجي نحو الارتفاع إلا أن مستواها يبقى ضعيفا حيث بالكاد بلغت 1.40 مليار دولار في أحسن

<sup>1</sup> - الجوزي جميلة، مرجع سابق ذكره، ص 89 - 90.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

الأحوال وذلك في سنة 2008، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم تنافسية الاقتصاد الوطني إضافة إلى الضعف الحاد في ديناميكية النشاط الاقتصادي في الحقل الإنتاجي خارج المحروقات. ومع بدء سريان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي اعتبارا من سبتمبر 2005 ووافق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أصبحت ضرورة تنمية الصادرات خارج المحروقات العنصر الوحيد الذي يسمح للاقتصاد الجزائري بالاستفادة من الفرض اندماجه في مبادلات الجهوية والدولية، إن العجز في الحساب الرأس مال والعمليات المالية، الذي ما فتئ يتوسع بالاستمرار منذ سنة 2002، والذي يصل إلى 11.22 مليار دولار في سنة 2006 إثر التسديدات المسبقة الدين الخارجي التي بلغت 10.93 مليار دولار في تلك السنة. ويتسم التوسع في الاستثمارات الاجنبية بالاستمرار منذ 2004.<sup>1</sup> لاسيما أن قيمة هذه الاستثمارات في 2006 تمثل ثلاث مرات المبلغ المسجل خلال سنة 2003 وهذا إن دل على شيء إنما يدل على مدى جاذبية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب.

جدول رقم (03): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2005: الوحدة: مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزان العمليات الجارية	8.93	7.06	4.36	8.84	11.12	21.18
الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.47
الصادرات (فوب)	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33
محروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59
أخرى	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74
الواردات	-9.35	-9.48	-12.01	-13.32	-17.95	-19.86
صافي خدمات غير العوامل	-1.45	-1.53	-1.18	-1.35	-2.1	-2.27
دائن	0.91	0.91	1.30	1.57	1.85	2.51
مدين	-2.36	-2.44	-2.48	-2.92	-3.86	-4.78
صافي دخل العوامل	-2.71	-1.69	-2.23	-2.70	-3.60	-5.08
دائن	0.38	0.85	0.68	0.76	0.99	1.43
مدين	-3.09	-2.54	-2.91	-3.46	-4.59	-6.51
مدفوعات الفوائد	-	-	-	-	-	-
صافي التحويلات	0.79	0.76	1.07	1.75	2.46	2.06

<sup>1</sup> - قطاف لوزيرة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، 2013/2014، ص 61.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

4.24-	1.87-	1.37-	0.71-	0.87-	1.36-	ميزان حساب رأس المال
1.06	0.62	0.62	0.97	1.18	0.42	الاستثمار المباشر (صافي)
3.05-	2.23-	1.99-	1.32-	1.99-	1.96-	رأس العام (صافي)
1.41	2.12	1.65	1.60	0.91	0.80	السحب
4.46-	4.35-	3.03-	2.92-	2.90-	2.76-	السداد
-	-	-	0.36-	0.06-	0.18	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	-	-	-	-	قروض قصيرة الأجل
2.25-	0.26-	0.61-	-	-	-	السهو والخطأ
16.94	8.99	6.86	3.65	6.19	7.57	الميزان الكلي
16.94-	9.25-	7.47-	3.65-	6.19-	7.57-	التمويل
16.31-	8.88-	7.03-	3.39-	6.05-	7.51-	التغير في الإحتياطات الإجمالية
0.63-	0.37-	0.44-	0.30-	0.14-	0.10-	إعادة الشراء من الصندوق
-	-	-	0.00	0.00	0.00	التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر
56.18	43.11	32.92	23.11	17.96	11.90	الإحتياطات من غير الذهب
<b>المصدر: بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz</b>						

تجدر الإشارة أن سنة تعتبر المرة الأولى التي يكون فيها رصيد حساب الرأس المال والعمليات المالية موجبا، وهذا تحت تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي قدره بمبلغ 2.33 مليار دولار سنة 2008، بينما سجلت سنة 2007 مبلغ 1.37 مليار دولار فقط كاستثمارات اجنبية مباشرة.

وبالرغم من التسديدات المسبقة الكبيرة التي تتم في سنة 2006 والتي ترتب عنها بلوغ العجز الرأس مال مستوى قياسي، فإن ميزان المدفوعات وأصل تسجيل فائض إجمالي قدره 17.73 مليار دولار، وبالارتفاع قدره 4.7% 2013 مقارنة بسنة 2005. كما تواصل الفائض وانتقال من 29.55 مليار دولار سنة 2007 إلى 36.99 مليار دولار سنة 2008.

تزايدت الإحتياطات الرسمية للصرف حيث انتقلت من 11.90 سنة 2000 إلى أكثر من عشر أضعاف سنة 2010 أي 162.22 مليار دولار، وجاءت هذه الزيادات المتتالية بفعل فائض الرصيد الإجمالي الميزان المدفوعات.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### الفرع الثاني: وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات 2010 - 2013.

يؤكد تطور ميزان الجاري الخارجي خلال سنة 2013 هشاشة ميزان المدفوعات الجزائري أمام أي تراجع الأداة الصادرات من المحروقات، كما يشهد على ذلك التطور المسجل خلال الثلاثين الثاني والثالث، في ظرف يتميز باستمرار المنحني التصاعدي للواردات من السلع خلال 2013، بعد الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير لسنة 2009 (حيث انخفض سعر البرميل إلى 62.3 دولار) والمتبوعة بقابلية استمرار معززة لميزان المدفوعات الخارجية في 2011 (112.94 دولار للبرميل) وفي 2012 (111.05 دولار للبرميل)، سجلت سنة 2013 فائضا طفيفا في الميزان الجاري الخارجي بمتوسط سعر قدره 109.55 دولار. تقلب متوسط السعر الشهري للبترول خلال سنة 2013 بين 101.45 و 115.79 دولار للبرميل. بعد ارتفاع في الثلاثي الأول من 2013 (112.51 دولار للبرميل) مقارنة بالثلاثي الأخير لسنة 2012 (110.24 دولار للبرميل)، عرف متوسط السعر الثلاثي للبترول الخام انخفاضا خلال الثلاثي الثاني من 2013 ليصل 104.40 دولار للبرميل (-7.21%)، مؤديا إلى متوسط سداسي قدره 108.55 دولار. بالمقابل لوحظ تحسنا في الأسعار خلال الثلاثين الثالث والرابع من سنة 2013<sup>1</sup>.

### جدول رقم (04): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2006-2010:

البيان	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان العمليات الجارية	28.95	30.54	34.45	0.41	12.16
الميزان التجاري	34.06	34.24	40.60	7.78	18.2
الصادرات (فوب)	54.74	60.59	78.59	45.18	57.09
محروقات	53.61	59.61	77.19	44.41	56.12
أخرى	1.13	0.98	1.40	0.77	0.97
الواردات	20.68-	26.35-	37.99-	37.4-	38.9-
صافي خدمات غير العوامل	2.20-	4.09-	7.59-	8.69-	8.33-
دائن	2.58	2.84	3.49	2.99	3.57
مدين	4.78-	6.93-	11.08-	11.68-	11.9-
صافي دخل العوامل	4.52-	1.82-	1.34-	1.31-	0.36-
دائن	2.42	3.82	5.13	4.74	4.60

<sup>1</sup> - قطاف لويبة، مرجع سابق، ص 63.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

4.96-	6.05-	6.47-	5.64-	6.94	مدین
0.11-	0.17-	0.19-	0.23-	0.76-	مدفوعات الفوائد
2.65	2.63	2.78	2.22	1.61	صافي التحويلات
<b>3.42</b>	<b>3.45</b>	<b>2.54</b>	<b>0.99-</b>	<b>11.22-</b>	ميزان حساب رأس المال
3.47	2.45	2.33	1.37	1.76	الاستثمار المباشر (صافي)
0.44	1.30	0.43-	0.77-	11.89-	رأس العام (صافي)
0.55	2.19	0.84	0.51	0.98	السحب
0.11-	0.89	1.27-	1.28-	12.87-	السداد
-	-	-	-	-	قروض قصيرة الأجل والسهو والخطأ
-	-	-	1.13-	0.06	قروض قصيرة الأجل
0.49-	0.39-	0.64	1.59-	1.08-	السهو والخطأ
15.58	3.86	36.99	29.55	17.73	الميزان الكلي
15.58-	3.86-	36.99-	29.55-	17.73-	التمويل
15.25-	2.28-	36.53-	28.277-	17.73-	التغير في الإحتياطات الإجمالية
0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	إعادة الشراء من الصندوق
0.08-	0.09	0.46-	1.28-	-	التغير في الإلتزامات الأخرى بنك الجزائر
162.22	147.22	143.10	110.18	77.78	الإحتياطات من غير الذهب
<b>المصدر: بنك الجزائر <a href="http://www.bank-of-algeria.dz">www.bank-of-algeria.dz</a></b>					

ولتبلغ 110.59 دولار للبرميل و 110.63 دولار للبرميل على التوالي. كنتيجة لذلك، وتحت أثر التراجع القوي للكميات المصدرة من المحروقات (- 7.37%)، تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 10.27% خلال السنة قيد الدراسة مقارنة بسنة 2012، حيث بلغت 63.33 مليار دولار في 2013 (70.58 مليار دولار في 2012)، بمبلغ سداسي في انخفاض من 32.27 إلى 31.06 مليار دولار. هذا وتأثرت الصادرات من المحروقات بتطور الكميات المصدرة أكثر مما أثرت بأسعارها. بالفعل تقلصت قيمة المحروقات المصدرة بواقع 17.2% خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (14.61 مليار دولار مقابل 17.66 مليار دولار في الثلاثي الأول)، في حين لم تتقلص أسعارها، خلال نفس الفترة، إلا بواقع 7.2% متبوعة باستقرار في الثلاثي الثالث عند 14.60 مليار دولار رغم ارتفاع الأسعار ب 5.9% خلال نفس الفترة، بعد ذلك ارتفعت قيمة الصادرات من المحروقات إلى 16.46 مليار دولار في الثلاثي الرابع لسنة 2013، أي تزايداً في القيمة قدره 12.7 بينما استقرت الأسعار بين

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

الثلاثي الثالث والرابع عند 110.6 دولار للبرميل. أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات، فقد سجلت استقرارا عند 1.1 مليار دولار في 2013 مقارنة بمستوى المسجل في 2012 و 2011، مؤكدة الضعف الهيكلي في ظرف يتميز بميل تصاعدي للوتيرة السنوية للواردات السلع. سجلت واردات السلع (fob) ارتفاعا قدره 6.8% خلال سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، بالغه 55.06 مليار دولار مقابل 51.57 مليار دولار خلال السنة السابقة. إن هذا المستوى من الواردات غير قابلة للاستمرار، وذلك بالنظر إلى طابع الصادرات سواء من جانب الحجم أو القيمة، إن مستوى كهذا من الواردات، بعد المستويات المرتفعة المسجلة في 2011 و 2012، يناقص الهدف المرتقب الإجراءات الاحترازية المتخذة في 2009 لمواجهة الصدمة الخارجية، على وجه الخصوص عن طريق تعزيز تدابير تتبع المدفوعات الخارجية بموجب العمليات الجارية التي تمت بحسن النية وكذا تدابير مكافحة السوق الموازية، تشير المعطيات الثلاثية إلى منحى تصاعدي للواردات خلال السداسي الأول لسنة 2013، في حسن سجل الثلاثي الثالث تراجعاً في الواردات (fob) لتصل 12.47 مليار دولار (15.09 مليار دولار في الثلاثي الثاني مقابل 14.21 مليار دولار في الثلاثي الأول)، لتبلغ بعد ذلك 13.30 مليار دولار بموجب الثلاثي الرابع، مؤكدة تقلص واردات السلع خلال السداسي الثاني تحت تأثير تراجع الواردات من المنتجات البترولية والسلع الغذائية والمواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة و مواد التجهيز.

خلال الثلاثي الثاني من سنة 2013 (- 0.18 مليار دولار) متأثراً أساساً بتقلص صادرات المحروقات، مع بقائه مسجلاً فائضاً بموجب السداسي الأول من سنة 2013 (3.67 مليار دولار). بعد ذلك أعيد تشكيل الفائض التجاري (2.31 مليار دولار) خلال الثلاثي الثالث نتيجة للتقلص الذي عرفته الواردات من السلع خلال هذا الثلاثي، مما يشير إلى اتجاه موائي مدعم باستقرار صادرات المحروقات. عرف الفائض التجاري خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013 تحسناً (3.41 مليار دولار)، لتبلغ 9.32 مليار دولار بموجب كل السنة مقابل 20.17 مليار دولار في 2012 (25.96 مليار دولار في 2011).

وهذا يعكس هشاشة الميزان التجاري أمام الصادرات من المحروقات التي تشهد تقلصاً من حيث الحجم في ظرف يتميز باستمرار ارتفاع الوتيرة السنوية للواردات من السلع حتى ولو عرف السداسي الثاني من 2013 انخفاضاً، وهو اتجاه موائي إذ يقل مستوى واردات السلع حتى من ذلك المسجل في السداسي الثاني من 2012. أما فيما يتعلق بواردات الخدمات خارج دخل العوامل التي استقرت بمبلغ في حدود 5 مليار دولار خلال سنة 2013، فقد عرفت تراجعاً طفيفاً مقارنة بسنة 2012، وساهم هذا الاتجاه في التقلص الطفيف في عجز بند الخدمات خارج دخل العوامل الذي بلغ 6.82 مليار دولار في 2013 مقابل 7.00 مليار في 2012. تحت أثر

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

انخفاض التحويلات الصافية، التي بلغت 2.78 مليار مقابل 3.16 مليار دولار في 2012، والتي مثلت أداءا تاريخيا، وأثر التوسع الطفيف في عجز بند "خدمات العوامل" (- 4.51 مليار دولار) في ظرف تميز باحتفاظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (FED) بمستوى منعدم تقريبا لمعدله التوجيهي منذ ظهور الأزمة الاقتصادية الدولية، أفضل الحساب الجاري لميزان المدفوعات الخارجية سنة 2013 بفائض قدره 0.83 مليار دولار، بعدما سجل خلال التسعة أشهر الأولى من السنة عجزا قدره 0.85 مليار دولار. يمثل أداء ميزان المدفوعات الخارجية في الثلاثي الرابع أداء معتبرا بحيث سمح الفائض المسجل (1.69 مليار دولار) بتعويض بشكل واسع العجز المسجل خلال التسعة أشهر الأولى والذي خص أساسا الثلاثي الثاني (- 1.55 مليار دولار).

### جدول رقم (05): وضعية ميزان المدفوعات خلال الفترة 2011-2013.

2013	2012	2011	السنوات
0.831	12.418	17.766	الرصيد الخارجي الجاري
9.384	20.167	25.961	الميزان التجاري
64.377	71.736	72.888	الصادرات (F.O.B)
63.327	70.583	71.661	محروقات
1.050	1.153	1.227	أخرى
54.993-	51.569-	46.927-	الواردات (F.O.B)
6.825-	7.006-	8.805-	خدمات، خارج داخل العوامل، صافي
3.914	3.822	3.745	دائن
10.739-	10.828-	12.550-	مدين
4.514-	3.906-	2.039-	دخل العوامل الصافي
3.514	3.733	4.453	دائن
8.062-	7.639-	6.492-	مدين
0.067-	0.134-	0.241-	دفع الفوائد
7.995-	7.505-	6.251-	أخرى
5.911-	6.342-	4.970-	منها حصة شركاء المؤسسة الوطنية للمحروقات
2.786	3.163	2.649	تحويلات، صافية
0.967-	0.361-	2.375	رصيد حساب رأس المال
	<b>0.009-</b>		حساب رأس المال

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

1.691	1.541	2.045	الاستثمار المباشر (صافي)
0.384-	0.587-	1.081-	رأس الأموال الرسمية (الصافية)
0.062	0.266	0.067	السحب
0.466-	0.853-	1.148-	الإستهلاك
2.274-	1.306-	1.411	الأخطاء والسهو، الصافي
0.134	12.057	20.141	الرصيد الإجمالي
0.134-	12.057-	20.141-	التمويل
0.239-	12.216-	20.035-	زيادة الإحتياطات الإجمالية (-) إعادة الشراء لدى صندوق النقد الدولي
0.167	0.195	0.102	حقوق أخرى للاستلام ناتجة عن التوظيف
0.062-	0.036-	0.208-	وضعية الإحتياطات لدى صندوق النقد الدولي
194.012	190.661	182.224	الإحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)
35.419	36.667	36.765	بعد أشهر إستيراد السلع والخدمات من غير العوامل
109.50	11.045	112.943	سعر الوحدات لصادرات البترول الخام (دولار أمريكي للبرميل)
<b>المصدر: بنك الجزائر: المديرية العامة للجمارك، <a href="http://www.douane.gov.dz">www.douane.gov.dz</a></b>			

بينما يعتبر الفائض في الحساب الجاري الميزان المدفوعات الخارجية المسجل في 2013 جد ضعيفا مقارنة بسنة 2012 (12.42 مليار دولار) و 2011 (17.77 مليار دولار). هذا ما يترجم، على وجه الخصوص التآكل الواضح للفائض في الادخار على الاستثمار الذي ميز السنوات الثلاثة عشر الأخيرة. من هذا الجانب، فإن سنة 2013 سنة تماثل سنة 2009، لكن في غياب صدمة خارجية مجسدة بانخفاض أسعار المحروقات.

بالنظر إلى استقرار أسعار البترول وانخفاض الواردات في السداسي الثاني من سنة 2013، فإن التآكل القوي من فائض الحساب الجاري الخارجي يستدعي النظر في القدرة على تصدير المحروقات من حيث الحجم إضافة لذلك، يبدو أن مجهودات تشجيع الصادرات خارج المحروقات لم تأتي بكامل الأثر المرجوة، رغم التدابير المتخذة من قبل مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر في 2011، وأن ما تحقق في مجال استبدال الواردات لم يرقى إلى مستوى التطلعات. على وجه الخصوص، إن الحصة النسبية لواردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية ضمن إجمالي الواردات قد عرفت تزايدا قوية بين 2010 (14.5%) و 2013 (19.1%)، على الرغم من التحسن النسبي في بند الاستثمارات الأجنبية المباشرة (صافي) إلى 1.96 مليار دولار في وضعية عجز لبند "صافي رؤوس الأموال الرسمية"، سجل حساب رأس المال والعمليات المالية عجزا يقدر بـ 0.62 مليار دولار بموجب سنة 2003. وكنتيحة لذلك، أفضل إجمالي ميزان المدفوعات الخارجية بفائض لا يتعدى 0.13 مليار دولار فقط، أي شبه

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

استقرار بعد الفائزين المعترين المسجلين في سنتي 2012 (12.06 مليار دولار) و 2011 (20.14 مليار دولار). وهو أضعف أداء منذ سنة 2000، سنة إعادة تشكيل الموحدات الخارجية عقب الصدمة الخارجية في 1998-1999. إجمالاً، بلغ قوائم احتياطات الصرف (باستثناء الذهب) 194.012 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190.661 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012، في وضعية تدفق ضعيف للاحتياطات مرفق بأثر التثمين. وانخفض مستواها إلى 189.750 مليار دولار في نهاية جوان 2013، تحت أثر عجز الميزان الجاري في السداسي الثاني قبل أن يصعد إلى 191.866 مليار دولار في نهاية سبتمبر 2013 إذا كانت زيادة الاحتياطات ضعيفة مقارنة بسنتي 2011 و 2012، فإن الوضعية المالية الخارجية للجزائر بقيت متينة، معززة بمستوى منخفض تاريخياً للدين الخارجي (3.396 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 3.694 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012).<sup>1</sup>

يتجاوز مستوى الاحتياطات المتراكمة عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة، مما يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية والمحتملة والحفاظ على الاستقرار الخارجي، واصل بنك الجزائر في سنة 2013 التسيير الحذر للاحتياطات الصرف الرسمية، معززا أكثر فأكثر المتابعة الصارمة والتسيير الجيد للمخاطر، لاسيما بواسطة تدابير احترازية ملائمة لحماية رأس مال الاستثمارات من أي خسارة، وسعياً في نفس الوقت إلى تحقيق مستوى مقبول من العوائد أخذا بعين الإعتبار استمرار وضعية معدلات فائدة عالمية ضعيفة.

في نهاية 2013، سجلت الإقتراضات العمومية لعشر سنوات في الولايات المتحدة الأمريكية عائدا قدره 3.03 % مقابل 1.92 % للأوراق المالية العمومية الألمانية من نفس الأجل. من جهة أخرى، يساهم التسيير الحذر للاحتياطات الرسمية للصرف لبنك الجزائر في الاستقرار المالي الخارجي على المدى المتوسط، في ظروف يتميز بإدارة مرنة لسياسة سعر الصرف الفعلي للدينار، لإبقائه قريبة من مستواه التوازني الأساسي.

### المطلب الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات وآلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات وأثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

### الفرع الأول: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات.

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير

<sup>1</sup> - قطاف لويوة، مرجع سابق، ص 64.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.<sup>1</sup>

ف نجد الحساب الأول في هذا الميزان وهو الميزان التجاري للسلع والخدمات وكذلك دفعات التحويلات. والتي تمثل القاعدة البسيطة لحسابات ميزان المدفوعات في أن أي معاملة تعطى زيادة في الدفع بواسطة مقيمي البلد تكون عبارة عن عجز في ميزان المدفوعات لذلك البلد.

نجد في الجانب الثاني من ميزان المدفوعات صافي تدفقات رأس المال و هو يرتبط بسعر الصرف التي تختلف أنظمتها من اقتصاد الأخر سواء تعلق الأمر بسعر صرف ثابت أو مر، تبدي التغيرات في سعر الصرف أثرا على ميزان المدفوعات، ويؤدي ارتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين وعند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تتوافر مجموعة من الطرق لإعادة التوازن إليه وتشمل تخفيض أو رفع قيمة العملة الخارجية الجعل أسعار الصادرات أو الواردات أرخص (أغلى) قياسيا بالعملة الأجنبية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: آلية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

أهم الشروط التي تقوم عليها هذه الآلية هي حرية أسعار الصرف وعدم تقيدها من قبل السلطات النقدية، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات بصورة تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية.

في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لقطر معين عادة ما يحتاج إلى العملات الأجنبية وبالتالي سوف يخاطر لعرض عملته في الأسواق الأجنبية ويبدو أن زيادة عرض العملة المحلية ستؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بنظيراتها الأجنبية وهذا ما ينتج

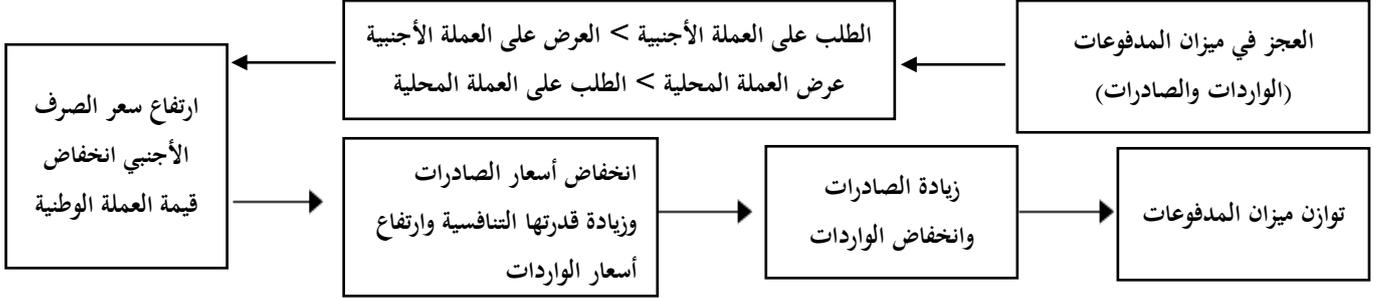
<sup>1</sup> - ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، مصر، 2010، ص 144

<sup>2</sup> - د سليمان شيباني، سعر الصرف و محدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة 2008-2009، 107.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

عنه زيادة الطلب على منتجات القطر وبالتالي زيادة صادراتها مقابل انخفاض وارداته وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات، أما في حالة وجود فائض فستقلل الدولة من عرض عملتها وبالتالي سترتفع قيمتها مقابل العملات الأخرى وبالتالي سينقص الطلب على المنتجات المحلية أي ستنقص الصادرات وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، ونوضح ذلك في الشكل التالي (حالة العجز):

### الشكل رقم (01) كيفية تأثير أسعار الصرف على ميزان المدفوعات



المصدر: محمد سيد عابد، المرجع السابق، ص 320

### الفرع الثالث: أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات.

يمكن توضيح أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات كما يلي: في معظم الأحيان لا تبرم الصفقات التجارية بين بلدين إلا بعملة البلد المصدر. فإذا أراد البلد A أن يستورد من البلد B فلا بد أن يضمن توفر قيمة هذه الواردات لديه بعملة البلد B لكنه في الكثير من الأحيان يمكن تبديل عملة البلد A بعملة البلد B. نسمي السعر المدفوع بعملة البلد B مقابل الواحد من عملة البلد A بسعر الصرف العملة البلد A، ويتعرض سعر الصرف إلى الإرتفاع أو الانخفاض تبعاً للكميات من عملة البلد B المعروضة للبيع بعملة البلد A للكميات المطلوبة منها. فارتفاع الطلب بالمقارنة مع العرض يميل بسعر الصرف إلى الارتفاع و العكس بالعكس.

لنفرض الآن أن هناك عجزاً في الميزان التجاري في البلد A ولنفرض أن البلدان الأخرى تتعامل كلها بعملة واحدة نطلق عليها اسم القطع الأجنبي. في هذه الحالة يكون الطلب على القطع الأجنبي في البلد A من أجل تسديد قيم وارداته أكبر من عرض القطع الأجنبي الناجم عن صادرات هذا البلد. في هذه الحالة يختل ما نسميه بميزان المدفوعات للبلد A الذي يمثل الفرق بالقطع الأجنبي بين المقبوضات المخططة و المدفوعات المخططة في البلد A.

وهنا تكون بين احتمالين : إما أن يعاد التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق القروض من الخارج أو المساعدات أو انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى البلد A، وإما أن تنخفض قيمة عملة البلد A. أي يرتفع سعر الصرف.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

بالنسبة لعملة البلد A مقابل العملات الأخرى. ويؤدي إنخفاض قيمة عملة البلد A إلى ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في البلد A وانخفاض منتجات البلد A في الخارج. وهكذا ينخفض معدل التبادل في البلد A. ويؤدي انخفاض معدل التبادل في البلد A إلى تناقص وارداته من الخارج وتزايد صادراته إلى الخارج بهذا يتناقص الخلل في ميزان المدفوعات للبلد A تناقصاً تدريجياً ثم يختفي أخيراً بصورة نهائية. وهنا تبدو سياسة حرية سعر الصرف وآلية العرض والطلب من القطع الأجنبي قادرة على إعادة التوازن إلى الميزان التجاري.

لكنه في حالات معينة تكون مرونة الطلب على الواردات والصادرات بالنسبة للأسعار ضعيفة مما يجعل سياسة حرية سعر الصرف عاجزة عن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات.

وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض كبير في سعر الصرف مما يكون له آثار ضارة على استقرار عملة البلد وعلى ثقة الأفراد بمهامها فيكون له انعكاسات خطيرة على عمليات التبادل الداخلي والخارجي.

لهذا فإن السلطات النقدية في البلد قد تفضل المحافظة على سعر مستقر للصرف عن طريق استخدام احتياطاتها من العملات الأجنبية ومن الذهب أو عن طريق وضع قيود كمية على وارداتها من البلدان الأخرى. كما تلجأ هذه السلطات أحياناً إلى فرض رقابة مشددة على عمليات الصرف التي تتم بين عملتها والعملات الأخرى.<sup>1</sup>

وهكذا يكون على الحكومة أن تختار بين سياستين اثنتين حول سعر صرف عملتها بالعملات الأجنبية فالأولى هي سياسة تثبيت سعر الصرف والثانية هي سياسة حرية سعر الصرف، لنفرض مثلاً أن الحكومة اتخذت جملة من الإجراءات لتنشيط الاستثمار وزيادة الدخل والاستهلاك، فمن شأن هذه الإجراءات زيادة الواردات وظهور خلل في ميزان المدفوعات يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف العملة المحلية، فإما أن تلجأ الحكومة إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر صرف العملة، وإما تلجأ إلى سياسة إطلاق حرية سعر الصرف لإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات فتسمح بانخفاض سعر الصرف بالعملة، وإما أن تلجأ إلى سياسة تثبيت سعر الصرف ويكون عليها في هذه الحالة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات بوسائل أخرى.

<sup>1</sup> - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص ص 161 - 162.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

من هذه الوسائل رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى اجتذاب مزيد من رؤوس الأموال الأجنبية ويحد من تصدير رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج ويزيد الطلب على العملة المحلية. ويؤدي رفع سعر الفائدة أيضا إلى تقليص الاستثمارات وانخفاض الدخل القومي مما يؤدي بدوره إلى تناقص الواردات وعودة التوازن إلى الميزان التجاري ورفع سعر الصرف العملة الوطنية، ومن الواضح هنا أن سياسة تثبيت سعر الصرف إنما تكون على حساب تخفيض معدلات النمو الاقتصادي. ويمكن أن نتحدث عن سيناريو آخر تتبنى الحكومة فيه سياسة إطلاق حرية سعر الصرف، في هذا السيناريو تسعى الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وظهور عجز في ميزان المدفوعات وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية. في هذه الحالة تبدو سياسة حرية سعر الصرف وانخفاض سعر الصرف العملة الوطنية ثمنا لتحقيق هدف الحكومة في رفع معدل النمو الاقتصادي. وبديهي أن الحكومة تتبع هذه السياسة أو تلك على ضوء النتائج التي تتوخاها من كل سياسة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص 162.

المبحث الثالث: تقدير وتحليل النتائج.

المطلب الأول: الطريقة والأدوات.

الفرع الأول: البيانات ومنهجية الدراسة.

تستخدم هذه الدراسة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري تغطي الفترة الممتدة من (2005 إلى غاية 2020)، حيث تم جمع البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي (world bank,2020) وتم تكملة البيانات الناقصة من مصادر أخرى.

أما منهجية الدراسة فتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس والتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بغرض دراسة تأثير تغيرات وتطورات المتغيرات باستخدام برنامج (EViews.12).

الفرع الثاني: نموذج الدراسة.

لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، نستخدم نموذج انحدار خطي لدراسة دالة ميزان المدفوعات التي نود اختبارها عبر هذه الدراسة، والتنبؤ بقيم متغيراتها حيث تحمل الشكل الرياضي العام التالي:

$$BP = f(INV, G, EX, EM, ER) \dots \dots \dots (1)$$

أما الشكل القياسي للنموذج، فهو كما يلي:

$$BP_t = c + \beta_1 \cdot INV_t + \beta_2 G_t + \beta_4 EX_t + \beta_5 EM_t + \beta_6 ER_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (02)$$

1-2- تقدير نموذج الدراسة:

إحصائيا اعتمدنا بيانات البنك الدولي (World Bank, 2020).

ونتيجة لعدم تجانس بيانات السلاسل الزمنية، حيث أن السلاسل (اجمالي تكوين رأس المال، الصادرات، الواردات) مقدره بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010، أما الانفاق الحكومي فقدر بالأسعار الثابتة للعملة المحلية، وسعر الصرف الموازي مقدر بالعملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي متوسط الفترة، وبالتالي فإننا نتعامل مع اللوغاريتم الطبيعي لهذه السلاسل، حيث إن السلاسل التي ستشملها الدراسة هي:

$$\ln BP_t = C + \beta_1 \cdot \ln INV_t + \beta_2 \ln G_t + \beta_4 \ln EX_t + \beta_5 \ln EM_t + \beta_6 \ln ER_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (03)$$

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

حيث:

C: معامل الكفاءة الذي يعكس قيمة ميزان المدفوعات بصورة مستقلة عن التغيرات في المتغيرات المستقلة؛

E: مقدار الخطأ، والذي يعبر عن بقية المؤشرات من غير المتغيرات المدرجة في النموذج، والتي تؤثر على ميزان المدفوعات (BP)؛

$\beta_1 \dots \beta_6$  : معلمات النموذج.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة.

**3-1- المتغير التابع: (BP<sub>t</sub>) ميزان المدفوعات؛**

**3-2- المتغيرات المستقلة:** وتتمثل في العناصر المؤثرة في ميزان المدفوعات وهي كما يلي:

- (INV) اجمالي تكوين رأس المال؛

- (G) الانفاق الحكومي؛

- (EX) الصادرات؛

- (EM) الواردات؛

- (ER) سعر الصرف.

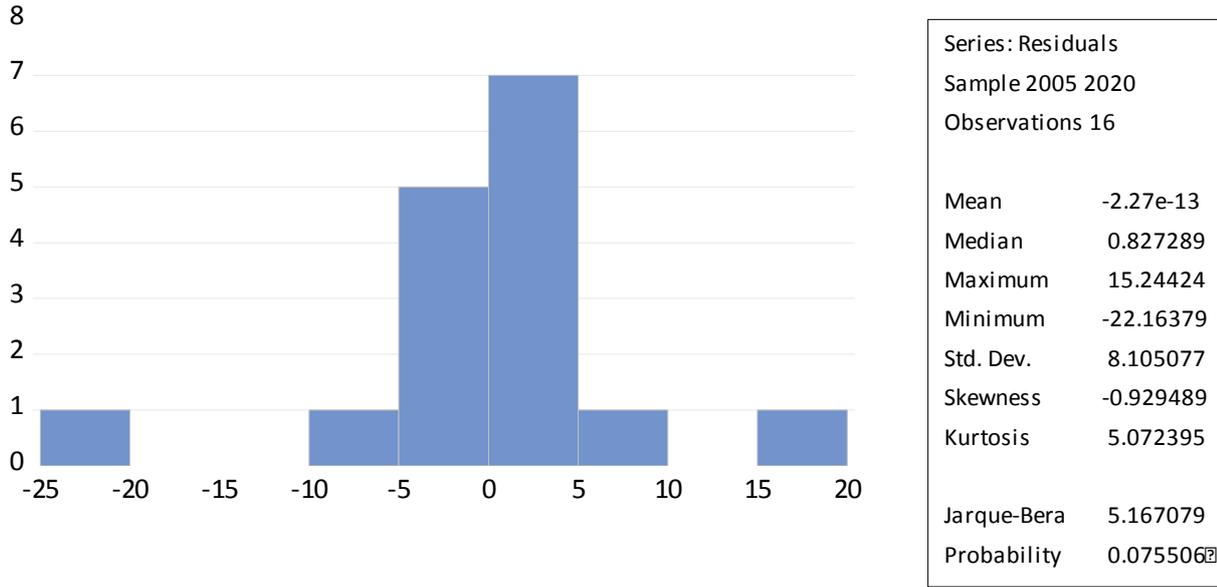
المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها.

الفرع الأول: اختبار التوزيع الطبيعي.

من أهم الشروط قبل بداية عملية التقدير، هو ضرورة اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test) لبواقي تقدير النموذج، ذلك من خلال إجراء ما يعرف باختبار (Jarque & Bera,1987) عبر قراءة مخرجات برنامج (Eviews.12)، ومن هذه المخرجات تأكد لنا قبول الفرض العدم ( $H_0$ ) الذي يؤكد التوزيع الطبيعي للبقايا، باعتبار أن قيمة احتمالية (Jarque-Bera) بلغت (Probability=0.075506) وهي أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، كما أن قيمة اختبار (Jarque & Bera) بلغت (5.167079)، الشكل الموالي يوضح ذلك:

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

الشكل رقم (02): شكل بياني يبين قيمة احتمالية (Jarque-Bera) وقيمة اختبار (Jarque & Bera)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

الفرع الثاني: اختبار الاستقرار (السكون) (جذر الوحدة (The Unit Root Test):

لتفادي الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Granger & Newbold, 1974)، ومن أجل تحديد طريقة التقدير المناسبة، لابد من إجراء اختبارات "جذر الوحدة" (Unit Root Test)، حيث تعاني غالبية السلاسل الزمنية من هذا الانحراف الزائف كما أشار لذلك كل من (Nelson & Plosser, 1982) و (Peter, 1986).<sup>1</sup>

ولتحليل خصائص السلاسل الزمنية الأحادية المستعملة في الدراسة يجب التأكد من استقرارها باستخدام اختبار الاستقرار، وفي حالة عدم استقرارها نلجأ إلى استخدام الجذر الأحادي المساعد لكل متغيرة على حدى، وذلك باستخدام برنامج (EViews.12)، بغرض حل إشكالية الانحدار الزائف من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF: Augmented Dickey-Fuller test statistic) واختبار فليب بيرون (PP: Phillips & Perron) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة، وذلك بمقارنة القيمة الجدولية مع القيمة (T)

<sup>1</sup>- Nelson, C, & Plosser, C. (1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications, Journal of Money Economics, pp. 139-162. & Peter, P. (1986, December), Understanding Spurious Regressions in Economics, Journal of Econometrics, pp. 311-340.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

المحسوبة، فإذا كانت القيمة الجدولية أكبر من قيمة (T) المحسوبة (بالقيمة المطلقة) فإن ذلك يعني عدم استقرار المتغير والعكس صحيح، بحيث:

$H_0$ : الفرضية الصفرية، احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها غير مستقرة.

$H_1$ : الفرضية البديلة، عدم احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة، أي أنها مستقرة.

القيم الحاسمة t لاختبار الفرضية العدمية في كل اختبارات السابقة تعتمد على قيم <sup>1</sup>MacKinnon (1996).

وقد تم استعمال الأداة <sup>2</sup>(urall). لبرنامج (EViews.12) والتي تمكن من إجراء اختبار جذر الوحدة على عدة سلاسل وإجراء اختبارين معا (ADF, PP) في نفس الوقت وإحضار المتغيرات لثلاث اختبارات فرعية (نموذج بثابت، نموذج بثابت واتجاه عام، نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام)، وتلخيص النتائج في ملف واحد سهل القراءة والمعالجة، وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول التالي:

<sup>1</sup>-Mackinnon J.G., (1996), "Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests", Journal of Applied Econometrics, 11(6), pp.601-618.

<sup>2</sup>- Software available at: <http://www.eviews.com/Addins/urall.aipz>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

أويابة صالح (2020)، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 01-16.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

جدول رقم (06): جدول يبين اختبارين كل من ديكي فولر الموسع

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)								
	At Level							
		LNBP	LNINV	LNG	LNEX	LNEM		
With Constant	t-Statistic	-0.7597	-2.9009	-3.8716	0.0992	0.4782	-2.1994	
	<b>Prob.</b>	<b>0.8014</b>	<b>0.0687</b>	<b>0.0118</b>	<b>0.9542</b>	<b>0.9793</b>	<b>0.2145</b>	
		n0	*	**	n0	n0	n0	
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0093	0.0548	-3.8735	-1.4613	-2.2797	1.4164	
	<b>Prob.</b>	<b>0.5501</b>	<b>0.9926</b>	<b>0.0415</b>	<b>0.7966</b>	<b>0.4184</b>	<b>0.9999</b>	
		n0	n0	**	n0	n0	n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9506	2.4718	-0.0071	-2.9249	2.0289	-0.2171	
	<b>Prob.</b>	<b>0.2894</b>	<b>0.9937</b>	<b>0.6620</b>	<b>0.0065</b>	<b>0.9850</b>	<b>0.5900</b>	
		n0	n0	n0	***	n0	n0	
				At First Difference				
		d(LNBP)	d(LNINV)	d(LNG)	d(LNEX)	d(LNER)	d(LNEM)	
With Constant	t-Statistic	-3.5165	-1.8751	-3.7598	-2.6462	-3.2461	-0.8190	
	<b>Prob.</b>	<b>0.0240</b>	<b>0.3330</b>	<b>0.0167</b>	<b>0.1075</b>	<b>0.0387</b>	<b>0.7819</b>	
		**	n0	**	n0	**	n0	
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.3590	-3.7904	-3.4962	-2.5299	-3.5302	-2.6442	
	<b>Prob.</b>	<b>0.0975</b>	<b>0.0567</b>	<b>0.0824</b>	<b>0.3112</b>	<b>0.0752</b>	<b>0.2694</b>	
		*	*	*	n0	*	n0	
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3642	-1.6976	-6.2047	-1.6759	-2.6278	-1.0387	
	<b>Prob.</b>	<b>0.0026</b>	<b>0.0841</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0876</b>	<b>0.0127</b>	<b>0.2544</b>	
		***	*	***	*	**	n0	

Notes: (\*) Significant at the 10%; (\*\*) Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant  
\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**

**Dr. Imadeddin AlMosabbeh**

**College of Business and Economics**

**Qassim University-KSA**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

من خلال مخرجات برنامج (Eviews.12) المتعلقة باختبار (ADF) للكشف عن جذر الوحدة والمعروضة في الجدول رقم، نلاحظ أنه عند المستوى (At Level) فإن المتغير التابع ميزان المدفوعات (BP) والمتغير المستقل سعر الصرف الموازي (ER) غير ساكنين (غير مستقرين) عند مجال الخطأ (1%) والمتغيرين المستقلين الانفاق الحكومي (G) إجمالي تكوين رأس المال (INV) ساكنين أي مستقرين عند مجال الخطأ (5%)، أما المتغيرات المستقلة الأخرى وهي الصادرات (EX) والواردات (EM) فإنها غير ساكنة أي غير مستقرة، وهو ما يفضي إلى النتيجة الإحصائية التي مفادها أن النموذج غير ساكن عند المستوى، ما يستلزم اختبار سكونه عند الفرق الأول (At First Difference)، وهو الاختبار الذي أكد رفض الفرض العدم ( $H_0$ ) القائل بوجود جذر الوحدة، وقبول الفرض البديل ( $H_1$ ) القاضي بعدم وجود جذر الوحدة عند الفرق الأول، وهي نفس

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

النتيجة التي أثبتتها اختبار (PP) الذي استحدثه (Phillips & Perron,1988)، والذي يختلف عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطة للفروق.

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية (الارتباط الذاتي، عدم التجانس، استقرارية النموذج):

3-1- اختبار مشكل الارتباط الذاتي: والذي سنكشف عليه باستخدام اختبار مضاعف لاغرانج

(Lagrange Multiplier)(LM Test)، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews.12) حيث تبين

ما يلي:

قيمة احتمالية (Prob.F (2,8) = 4783)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، أي أن احتمالية (F) غير معنوية، ما يعني قبول الفرض العدم ( $H_0$ ) القائل بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ورفض الفرض البديل ( $H_1$ ) القائل بوجود مشكل الارتباط الذاتي، أي أن تبين الأخطاء متجانس ولا يوجد اختلاف تبين، كما هو في الجدول التالي:

جدول رقم (07): يبين اختبار مضاعف لاغرانج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.809918	Prob. F(2,8)	0.4783
Obs*R-squared	2.694161	Prob. Chi-Square(2)	0.2600

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

3-2- اختبار عدم تجانس التباينات (Heteroskedasticity Test: ARCH): من خلال مخرجات

برنامج (EViews.12) نلاحظ أن قيمة احتمالية الاختبار (Porob. F (1.13)=0.2741) غير

معنوية عند مستوى المعنوية (5%) ما يعني قبول الفرض البديل ( $H_1$ ) القائل بوجود تجانس بين التباينات،

ورفض الفرض العدم ( $H_0$ ) كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (08) يبين احتمالية اختبار (Heteroskedasticity Test: ARCH):

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.303953	Prob. F(1,13)	0.2741
Obs*R-squared	1.367405	Prob. Chi-Square(1)	0.2423

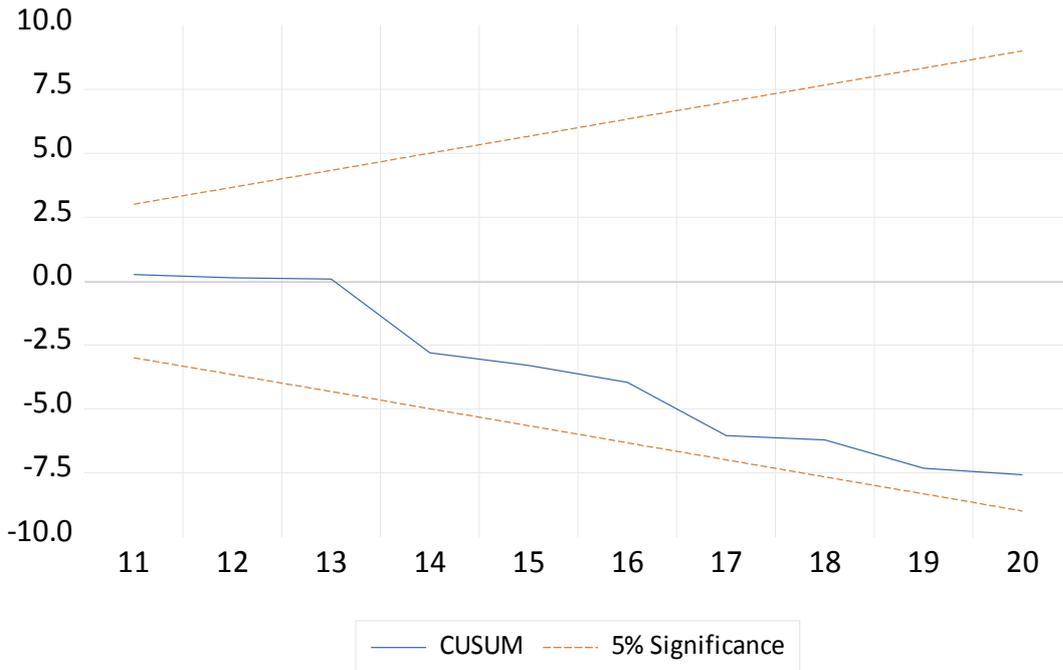
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### 3-3- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج (Cumulative SUM):

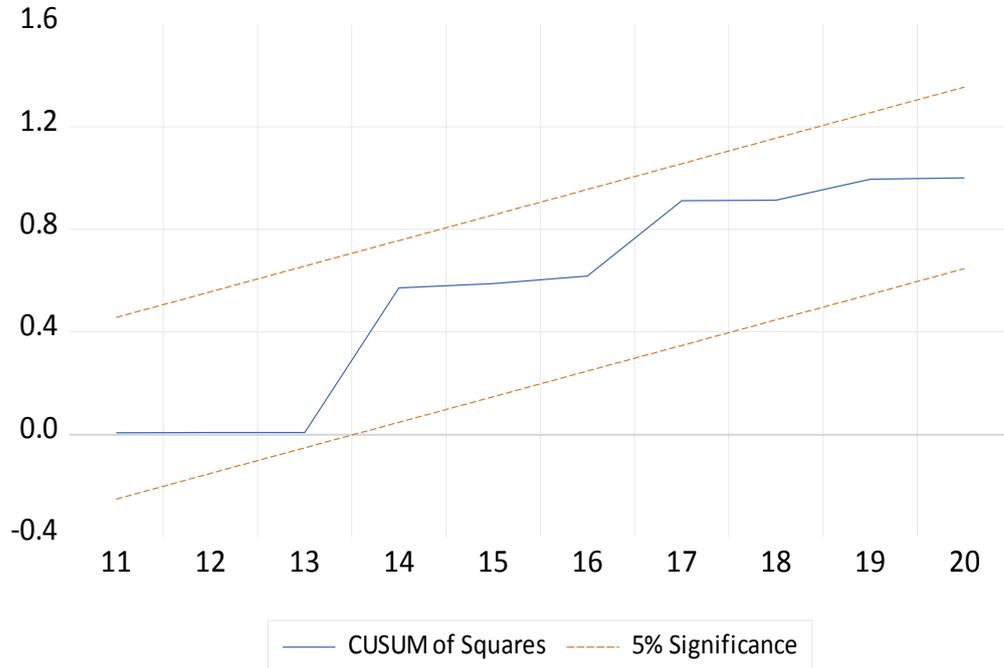
يتحقق الاستقرار الهيكلي للنموذج عندما يقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، وتكون المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين خارج الحدود عند هذا المستوى، ويستعمل الاختبار للتأكد من خلو المعطيات في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها، ويوضح الاختبار أمرين مهمين هما وجود أي تغيير هيكلية في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد (Long Run Coefficients) مع القصيرة الأمد (Short Run Coefficients)، بالإضافة إلى أن هذا الاختبار من أهم الاختبارات المستخدمة والمصاحبة لمنهجية (ARDL) المستخدمة في هذه الدراسة.

#### الشكل رقم (03): شكل بياني يبين إحصائية اختبار (CUSUM):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

الشكل رقم (04): شكل بياني يبين إحصائية اختبار (CUSUM OF SQUARES):



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

بملاحظة الشكلين الذين يبينان نتائج اختبار (CUSUMS & CUSUMSQ)، يتأكد لنا استقرار متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود المرحجة عند مستوى المعنوية المفترض (5%)، بالتالي ليس هناك تغيير هيكلية في البيانات المستخدمة في الدراسة، كما يتضح أيضا من هذين الاختبارين أن هناك استقرار وثبات المقدرات وانسجاما بين نتائج المعلمات عبر فترة الدراسة.

**4-3- اختبار (Ramsey RESET: Regression Error Specification Test):** والمتعلق بمدى

ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews.12) نلاحظ قيمة احتمالية الاختبار (Prob=0.7432)، أكبر من مستوى المعنوية المفترض (5%)، ما يعني قبول الفرض العدم ( $H_0$ ) القائل بكون النموذج موصوف بشكل جيد، مما يعني ملائمة الصيغة الخطية لبيانات الدراسة، الجدول التالي يوضح ذلك:

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

جدول رقم (09): يبين نتائج اختبار (Ramsey RESET Test):

Ramsey RESET Test				
Equation: EQ02				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
Specification: LNBP LNINV LNG LNEX LNER LNEM C				
	Value	df	Probability	
t-statistic	0.337900	9	0.7432	
F-statistic	0.114177	(1, 9)	0.7432	
Likelihood ratio	0.201704	1	0.6533	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews.12)

المطلب الثالث: نتائج تقدير النموذج والقراءة الاقتصادية:

بالنسبة لاختبار معنوية معاملات النموذج، ومن خلال مخرجات برنامج (EViews.12)، نلاحظ أنه عند

مستوى المعنوية (5%) في الأجل الطويل تبين أنه:

• في الأجل الطويل: تتمثل معادلة التكامل المشترك في فيما يلي:

$$LnBP = (86.0758649163 * LnINV + 2.43192638759 * LnG + 67.4806616297 * LnEX - 96.8713069682 * LnER - 103.801085965 * LnEM - 911.191936597$$

من خلال مخرجات برنامج (EViews.12) والمعادلة أعلاه، نلاحظ كل زيادة بوحدة واحدة في إجمالي

تكوين رأس المال تؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات بنسبة 86.07% في الجزائر خلال الفترة (2005-2020)،

وان الزيادة في الإنفاق الحكومي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات بنسبة 2.43% في الجزائر خلال

فترة الدراسة، وأن زيادة الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال فترة الدراسة

بنسبة 67.48%، وأن زيادة سعر الصرف الموازي بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات في الجزائر

خلال فترة الدراسة بنسبة 96.87% وبالتالي فهو يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات أي وجود علاقة عكسية بين

سعر الصرف الموازي وميزان المدفوعات، كما أن الزيادة بوحدة واحدة في الواردات تؤدي إلى انخفاض ميزان

المدفوعات بنسبة 103.8% في الجزائر خلال فترة الدراسة.

## الفصل الثاني: أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات

### خلاصة الفصل:

السعر الصرف دور بارز فيما يخص السياسات الاقتصادية المعتمدة من قبل الدول لتوجيه الاقتصاد أو تنمية قطاع ما، خاصة سياسة التخفيض التي تعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات للدولة. ولسياسات الصرف أدوات متنوعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة، فقد يتم تعديل سعر العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها باستعمال احتياطات الصرف، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد وبهذا يمكن القول أنه توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد فإذا كان سعر الصرف العملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات يؤدي بالضرورة إلى انخفاض سعر الصرف.

وما يمكن استخلاصه هو أن سعر الصرف سياسة اقتصادية جد فعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، وتحسينها، ولا يخص هذا الأمر دول معينة بل يشمل كل من الدول المتقدمة والنامية.

الخاتمة

## الخاتمة

من خلال الدراسة باستعمال نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة تم إثبات عدم وجود تماثل في التأثيرات الإيجابية والسلبية في المدى الطويل لكل من علاوة سعر الصرف الموازي واختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات وكذا نلاحظ التأثير الإيجابي لكل من السلسلة السلبية لعلاوة سعر الصرف الموازي والسلسلة الإيجابية لاختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات والتأثير السلي لكل من السلسلة الإيجابية لعلاوة سعر الصرف الموازي والسلسلة السلبية لاختلال سعر الصرف الحقيقي.

### التوصيات:

تتوجها لما جاء في البحث من دراسة وتحليل وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف بأقل تكلفة، هذا ما يزيد من تشجيع الأعوان الاقتصاديين للتقرب أكثر إلى هذه السوق التي أصبحت فيها سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي.
- ضرورة تكييف إجراءات واليات الرقابة على الصرف الأجنبي بالشكل الذي يدفع المتعاملين والمستثمرين للتعامل مع القنوات الرسمية والعمل على توسيع رقعة مكاتب الصرف الأجنبي لإعطاء ديناميكية وعمق في سوق الصرف الأجنبي قصد تثبيط نشاط سوق الصرف الموازي.
- يتعين على الجزائر الحد من المغالاة في تقدير قيمة العملة وسد القيود المفروضة على الحصول على النقد الأجنبي لإلغاء الفجوة بين أسعار الصرف في السوق الرسمية والسوق الموازية.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

- ابراهيم أحمد أو نور، عقود الخيارات وإدارة المخاطر في رأس المال، ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية، السودان، 6-7 أبريل 2011.
- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- اسامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة 2005.
- إيمان عطية ناصف، محمد جابر حسن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2006.
- البنك المركزي العراقي، انخفاض سعر صرف الدينار العراقي (الأسباب. الآثار. المعالجات)، دائرة الإحصاء والأبحاث، 1989.
- د منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، توزيع منشأة المعارف، مصر، 1998.
- دومنيك سالفاتور، الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .
- رمضان محمد مقلد وعبد الوهاب نجما، مبادئ الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 2007.
- الزهرة بن بريكة، "دراسة اقتصادية وقياسية لأهم محددات سعر الصرف (دراسة حالة الجزائر)"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، 2006-2007.
- سامي عفيفي حاتم، دراسات في الاقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2000.
- سعود جايد العامري، المالية الدولية نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008 .
- السيد محمد أحمد السريتي، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، المعمورة، مصر، 2008.
- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012.
- صبحي حسون الساعدي وإياد حماد عبد، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 07، العراق، 2011.
- عادل أحمد حشيش، أساسيات الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2001/2002.

## قائمة المصادر والمراجع

- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 45، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2009.
- عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012.
- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- الفار إبراهيم محمد، سعر الصرف بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربي، القاهرة، مصر، 1991.
- كاظم الحبيب، الاقتصاد العربي بين التعثر والوحدة، بحوث اقتصاد عربية، العدد الأول، خريف 1992.
- كامل البكري، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، مصر، 2001.
- محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
- محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2004.
- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء، الأردن، 2008.
- موقع صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، واشنطن، 1993.
- ميراندا زغلول، التجارة الدولية، بدون دار النشر، مصر، 2010.
- نزمين السعدني، سياسات سعر الصرف في الدول النامية، مجلة سياسات دولية، العدد 144، مصر، أبريل 2001.
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي النظرية والتطبيقات، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001.

ثانيا: المذكرات الجامعية:

- أويابة صالح (2020)، أثر عجز الميزانية على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الباحث، المجلد 20 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- بياس منيرة، الضوابط الشرعية للتعامل في المشتقات المالية ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.
- بلحشر عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني "دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة والدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014.
- بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- الجوزي جميلة، ميزان المدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2000 - 2001 .
- د. سليمان شيبان، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر (1963-2006)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر دفعة 2008-2009.
- د. محمد أمين بربري، السياسية التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة شلف، 2004-2005.
- د. حورية مغربي، "دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2014.
- زعباط عبد الحميد، الأسعار الدولية للمواد الأولية، وأثرها على تنمية الدول المصدرة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995 - 1996.

## قائمة المصادر والمراجع

- سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - الفترة (1990-2012)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
  - قطاف لوزيرة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر، رسالة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص إقتصاديات مالية وبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، 2013/2014.
  - نادية لملوحي، "أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2014.
- المراجع الأجنبية:

- Bernard Guilocho, Annie Kaweck, **Economie Internationale Commerce Et Macroéconome**, Dunod, Paris, 5<sup>ème</sup> Edition, 2006.
- Charalambos Pattichis, **Exchange rate effects on trade in services**, Journal of Economic Studies, Vol. 39 Iss 6, 2001.
- Jean Marc Siron, **Finances Internationales**, Arnaud colin, Paris, 1993.
- Mackinnon J.G., (1996), "**Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests**", Journal of Applied Econometrics, 11(6).
- Nelson, C., & Plosser, C. (1982). **Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications**, Journal of Money Economics.
- Parent Antoine **Balance des Paiement et Politique Economique**, (Nathan France, 1996).
- Peter, P. (1986, December), **Understanding Spurious Regressions in Economics**, Journal of Econometrics.
- Software available at: <http://www.eviews.com/Addins/urall.aipz>